وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم التاريخ / الدراسات العليا

الأوضاع السياسية و الأنشطة الاقتصادية في ضوء مناقشات مجلس الحكم الانتقالي في العراق ٢٠٠٣-٢٠٠٤

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة ديالى وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير
في التاريخ الحديث والمعاصر

من قبل الطالب
عمار محمد جواد فؤاد
بإشراف
الأستاذ الدكتور
عبدالرحمن ادريس صالح

١٤٤٧هـ ٢٠٢٦م

الفصل الأول: مجلس الحكم الانتقالي العراقي ١٣ تموز ٢٠٠٣ .

المبحث الأول: ظروف تشكيل مجلس الحكم الانتقالي العراقي .

المبحث الثاني: صلاحيات مجلس الحكم .

المبحث الثالث : المواقف الإقليمية و الدولية من تشكيل مجلس الحكم.

المبحث الأول

ظروف تشكيل مجلس الحكم الانتقالي العراقي .

يُعدُّ مجلس الحكم ثالث هيئة إدارية شُكلت بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣؛ وكان أعضاء ذلك المجلس من العراقيين وبإدارة عراقية ،**و إن** صدور قرار مجلس الأمن الدولي(١٤٨٣) فتح الباب أمام دخول الأمم المتحدة من جديد إلى العراق بعد الاحتلال الأمريكي وقبل دخول الأمم المتحدة إلى العراق تم تصفية الخلافات بين أعضاء مجلس الأمن الدولي إذ أن بعض أعضاء المجلس كانوا رافضين لاحتلال العراق وعلى رأس ذلك فرنسا وروسيا وألمانيا والصين لكن الولايات المتحدة وبريطانيا أصرتا الذهاب إلى الاحتلال بدون موافقة مجلس الأمن وفعلا تم غزو العراق وبعد الاحتلال تم تسوية الخلافات بين دولة المعارضة للغزو والولايات المتحدة من خلال منح امتيازات اقتصادية للدول المناوئة للاحتلال، ونتيجة لذلك رحبت الولايات المتحدة بدور اكبر في العملية السياسية من خلال إيجاد منصب **(الممثل الخاص للأمين العام)** [١] للمساعدة في تشكيل سلطة عراقية[٢]، وكانت من أولويات الممثل الخاص للأمين العام للأمم

---

(١) **علي عبد الأمير علاوي**، احتلال العراق ربح الحرب و خسارة السلام ، تر (ترجمة) ، عطا عبد الوهاب ، ط٢ ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص١٥٦ .

(٢) يرى الباحث أن العديد من الباحثين يعتبرون مجلس الحكم العراقي هو الهيئة الإدارية الثانية التي تشكلت بعد الاحتلال الأميركي للعراق، حيث كانت الهيئة الأولى هي سلطة الائتلاف المؤقتة لكنهم يتجاهلون مكتب إعادة إعمار العراق والشؤون الإنسانية، وذلك بسبب قصر عمر المكتب أولاً، ثانياً لعدم وجود غطاء أممي له، ومع ذلك، عمل المكتب على الأرض العراق مباشرةً بعد الاحتلال الاميركي، حيث أسهم مدير المكتب في تنظيم مؤتمرين مهمين لتشكيل حكومة عراقية، لكن بسبب تغير السياسة الأميركية تجاه العراق، تم إنهاء عمل مكتب إعادة=

المتحدة التعاون مع سلطة الاحتلال الأميركي من اجل إنشاء حكومة عراقية مؤقتة تعمل وتهيئ لحكومة عراقية ممثلة للشعب العراقي ومعترف بها دوليا، وبعد صدور قرار(١٤٨٣) في ٢٣ ايار ٢٠٠٣ [١] اعتزم الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان (kofi Annan)[٢]، على تعين المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان

=إعمار العراق، نتيجة لذلك يمكن القول مجلس الحكم الهيئة الإدارية الثالثة وفق التسلسل الزمني. للمزيد ينظر: علي عبد الهادي المعموري ، سياسة الأمن الوطني في العراق ، ط١ ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠١٦ ، ص٢٢٥ .

(١) **محمد عدنان محمود** ، دور الأمم المتحدة في العراق بعد ٢٠٠٣ ، ط١ ، عدنان للطباعة ، بغداد ، ٢٠١٨ ، ص٩ ؛ **معتز فيصل العباسي** ، التزامات الدولة المحتلة اتجاه البلد المحتل (دراسة حالة العراق) ط١ ، د. م ، بغداد ، ٢٠٠٨، ص٨٩ ؛ ينظر الملحق رقم (١) قرار ١٤٨٣ .

(٢) **كوفي عنان:** ولد عام ١٩٣٨، في مدنية كوماسي في غانا، إذ تعني كلمة كوفي يوم الجمعة وتعني عنان الرابع، ويوم الجمعة هو اليوم الذي ولد فيه، والرابع هو ترتيبه بين أخوته، وفي عام ١٩٥٤، التحق انان بمدرسة مافانتيتيم، وهي مدرسة نخبة من الميثوديين المسيحيين في وسط غانا أنشئت تحت الحكم البريطاني، ويعزو انان إلى تلك المدرسة الفضل في تعليمه، بدأ عام ١٩٨٥ دراسة الاقتصاد في كلية كوماسي للعلوم والتكنولوجيا ، وبعد ذلك حصل على منحة من مؤسسة فورد أتاحت له أن يكمل دراسته الجامعية في الاقتصاد في كلية ماكالستر في سانت بول، في مينيسوتا في الولايات المتحدة وذلك عام ١٩٦١ وأتم دراساته العليا في الاقتصاد بالمعهد الجامعي للدراسات العليا الدولية في جنيف ١٩٦١-١٩٦٢، تولى الأمانة العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٧-٢٠٠٦ خلفا لبطرس غالي، وكانت وفاته في آب ٢٠١٨، للمزيد ينظر: كوفي عنان، شخصية قائد، إعداد معهد فلسطين للدراسات الإستراتيجية، مؤسسة إبداع للأبحاث والدراسات والتدريب، غزة، ٢٠١٣، ص٢ ؛ الأيام ، البحرين ، العدد ١٠٧٢٤ ، يوم الأحد ، ١٩ آب ٢٠١٨ .

سرجيو فييرا دي ميلو (Sergio Vieira de mello)[١]، ليكون مبعوثا للعراق في ٢٧ آيار ٢٠٠٣ وقد وصل دي ميلو إلى العراق في حزيران ٢٠٠٣ وبدأ جولة من الزيارات المحلية والإقليمية من اجل تهيئة الأوضاع السياسية لتشكيل حكومة عراقية مؤقتة ذات صلاحيات واسعة تستطيع أن تتسلّم السيادة من سلطة الائتلاف المؤقتة وتكون الحكومة مقبولة من الشعب العراقي[٢]، ومن جهته عمل فريق بول بريمر (Paul Bramer)[٣] ، السياسي بجهد استثنائي من اجل توسيع مجموعة

---

(١) **سرجيو فييرا دي ميلو:** ولد عام ١٩٤٨ في مدينة ري دي جانيرو البرازيلية ،أكمل تعليمهُ الأولي في البرازيل، سافر لفرنسا فحصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة السوربون عام ١٩٦٩، وقد بدأ دي ميلو عمله في الأمم المتحدة في مفوضية الأمم المتحدة للاجئين في جنيف كما خدم في العمليات الإنسانية وعمليات حفظ السلام في بنغلاديش والسودان وقبرص وموزمبيق وبيروت، تولى أول منصب رفيع المستوى في عام ١٩٨١ عندما عُين كبير المستشارين السياسيين في قوات الأمم المتحدة في لبنان، وفي ١٩٩١-١٩٩٦ عمل في كمبوديا، كلف بمهمة مساعدة إقليم تيمور على الاستقلال من الحكم الاندونيسي خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٢، وفي عام ٢٠٠٣ تم تعينه الممثل الخاص للأمم المتحدة في العراق بعد ثلاث أشهر من وصوله قتل نتيجة تفجير إرهابي استهدف مكتبه في فندق القناة في بغداد، المقر الخاص للأمم المتحدة في بغداد ١٩ آب ٢٠٠٣، للمزيد ينظرا: **حسين طاهر تسكام،** دور الأمم المتحدة في العراق ٢٠٠٣-٢٠١٠، أطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الإنسانية ،جامعة البصرة، ٢٠٢٣، ص٩٢.

(٢) **حسين طاهر تسكام،** دور الأمم المتحدة في نقل السيادة للعراق ٢٠٠٣-٢٠٠٤، (مجلة)، أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، المجلد ٤، العدد ١، آذار ٢٠٠٣، ص٢٥٥ .

(٣) **بول بريمر** : من مواليد ١٩٤١ دخل الخدمة الخارجية عام ١٩٦٦ وأول تعين له كان في أفغانستان ويعد السفير بريمر خبيرا في مكافحة الإرهاب إذ شغل منصب سفير متجول لمكافحة الإرهاب ١٩٨٦ – ١٩٨٩، و مدير مكتب مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية في عهد الرئيس ريغن ١٩٨٦-١٩٨٩ ، وكان يرأس شركة استشارية للازمات تابعة لشركة =

السبعة[١] وإضافة مرشحين جدد للحكومة الجديدة المزمع إنشائها،حتى طاف العشرات من الدبلوماسيين والخبراء الأمريكيين والبريطانيين في أرجاء العراق بحثا عن مزيج من المرشحين للحكومة المؤقتة يمثلون مجموعات قبلية ودينية يمكن الاختيار منهم وإشراكهم في الحكومة المؤقتة، وقررت سلطة الائتلاف أن تطلق على الحكومة المؤقتة أسم **(مجلس الحكم العراقي)** إقرارا منها بالسلطات التي تنوي منحها للمجموعة، وقد أبدى بعض أعضاء مجموعة السبعة مقاومتهم توسيع الحكومة المؤقتة وكان هناك تخطيط ونية من قبلهم لعقد مؤتمر وطني هو من يختار الحكومة أو الصيغة الجديدة لإدارة العراق وحاولوا إجهاض وإرباك إنشاء مجلس الحكم [٢] .

وكان هناك تحفظ من قبل المجموعة السبعة وبعض الأحزاب السياسية الأخرى التي تأخذ على بريمر سعيه تعيين أعضاء المجلس السياسي المستقبلي، ويفضلون عقد

=(مارش اند وماكلينان) وهي شركة تقدم خدمات للشركات للمساعدة في التعامل مع أية أزمة، وكان قد تولى منصب المساعد التنفيذي لستة من وزراء الخارجية الأمريكيين وعضوا في المجلس الاستشاري للأمن القومي الذي يرأسه الرئيس الأمريكي، كما رأس اللجنة القومية لمكافحة الإرهاب عام ١٩٩٩، وأصبح حاكم العراق بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣-٢٠٠٤. للمزيد من التفاصيل ينظر: **جيف سيمونز**، عراق المستقبل ، تر : سعد العظم ، ط١، دار الساقي ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٤١٢؛ **إبراهيم السامرائي** ، العراق البلد الذي نخره السياسيون ١٩١٤ – ٢٠٠٣ ، ط١ ، دار المعتز للنشر ، عمان ، ٢٠١٥ ، ص٤٥٧ ؛ كرستان ملير ، ضريبة الدم ، تر: سعيد حسنية ، ط١ ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص٧٠ .

(١) **المجموعة السبعة** : تضم قادة المعارضة الرئيسين كل من جلال الطالباني، مسعود بارازاني، احمد الجلبي، إبراهيم الجعفري، اياد علاوي ، نصير الجادرجي، عادل عبد المهدي، للمزيد ينظر: علي عبد الأمير علاوي، المصدر السابق، ص٦٦١.

(٢)**بول بريمر**، عام قضيته في العراق النضال لبناء غد مرجو، تر: عمر الأيوبي ، ط١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٦، ص ١٠٦ .

مؤتمر وطني لتشكيل حكومة وليس إدارة أو مجلس سياسي انتقالي تضع أسس النظام السياسي العراقي، وقد التقى بول بريمر في حزيران ٢٠٠٣ مع زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني جلال الطالباني وبحثا بالتفصيل الصلاحيات المقترحة للمجلس السياسي الذي يُعد بمثابة حكومة انتقالية، ولها صلاحية تعين الوزراء وإدارة شؤون البلاد خلال الفترة الانتقالية لحين إجراء انتخابات عامة في العراق وتشكيل حكومة تمثل الشعب العراقي على وفق نتائج الانتخابات[١]، كانت رغبة بول بريمر إيجاد مجموعة سياسية عراقية تَعمل كهيئة استشارية لسلطة الائتلاف المؤقتة، في هذا الجانب جرى اتصالا هاتفيا في حزيران ٢٠٠٣ بين السيد عبد العزيز الحكيم[٢]، وبول بريمر رفض السيد

---

(١) سيف الخياط، **كيف حكموا العراق أوراق من دهاليز مجلس الحكم**، د.م ، د.ت، ص٢١ .

(٢) **عبد العزيز محسن مهدي الحكيم:** ولد عام ١٩٥٠ هو الابن الأصغر والأخير للسيد محسن الحكيم، أكمل السيد عبد العزيز دراسته الابتدائي في مدنية النجف، ثم توجه كما هي العادة لدى الأسر العلمية في النجف الأشرف إلى الانصراف للدراسات الحوزوية، ليدرس المقدمات والسطوح على يد أساتذة أكفاء، وفي عقد العشرينيّات من عمره (أي في أوائل عقد السبعينيّات) حضَّر بحوث البحث الخارج عند فطاحل العلماء في الحوزة العلمية في الفقه والأصول، مثل السيد محمد باقر الصدر في مسجد الطوسي، وكان أكثر تتلمذه على يديه، وكذلك حضر قليلا بحوث السيد أبي القاسم الخوئي، كما قام بإعطاء الدروس الحوزوية، وكتب تقرير البحث الخارج لأستاذه السيد محمد باقر الصدر عام ١٩٧٧، وبما إن السيد عبد العزيز قد وصل لمرحلة البحث الخارج (الدراسات العليا)، فقد نال لقب حجة الإسلام والمسلمين، لقد أسس السيد عبد العزيز حركة المجاهدين العراقيين في سوريا عام ١٩٨٠، كحركة إسلامية برئاسته،ثم غادر سوريا إلى إيران عام ١٩٨١، وتعلم اللغة الفارسية، وفي ١٧ تشرين الثاني ١٩٨٢عند وجوده في إيران، تم الإعلان عن تشكيل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وأصبح السيد عبد العزيز نائبا ثانيا لرئيس المجلس الأعلى، أصبح عضو مجلس الحكم بعد الاحتلال الأميركي عام ٢٠٠٣، توفي في ٢٦ أب ٢٠٠٩ في طهران، للمزيد ينظر: **نبيل علوي، السيد عبد العزيز ودوره السياسي في العراق ١٩٥٠– ٢٠٠٩**، ط٢، انكي للنشر والتوزيع، العراق، بغداد، ٢٠٢١، ص٤٦ .

عبد العزيز مقترح أو خطة بريمر وفضل أن ينعقد مؤتمر وطني عام في العراق تقع على عاتقه اختيار حكومة انتقالية أو فسح المجال أمام المجموعة السبعة لاختيار أعضاء الحكومة وقد اقر السيد عبد العزيز أن الانتخابات غير ممكنة في تلك المرحلة[١] لكن بريمر دائماً ما كان يقول إن المجموعة السبعة لا تحض بالشرعية الكافية [٢]، وبذلك يؤكد بريمر على أن مجموعة السبعة لم تأتِ بطريق الانتخابات وتفويض الشعب وان للجانب الأميركي اثر في جمعها، ولم يكن السيد عبد العزيز وحده معارضا على طريقة تشكيل الهيئة الاستشارية، فقد كان الدكتور احمد الجلبي معارضا لخطة بريمر في إنشاء مجلس سياسي استشاري وقد حاول احمد الجلبي إقناع المجموعة السبعة بمقاطعة ما يسمى مجلس الحكم المزمع إنشاؤه من قبل بريمر وعدم اشتراك زعماء المجموعة السبعة شخصيا وإنما تعيين نوابهم في المجلس[٣]، وأيضا كانت رغبة السيد عبد العزيز عدم الاشتراك في المجلس وتسمية نائبٍ عنه معللاً ذلك " **عليَّ أن أكون متفرغا لخدمة شعبي** " لكن مع إصرار بول بريمر وبعد مداولات طويلة وافق السيد على المشاركة شخصياً[٤]، كان مدير سلطة الائتلاف يحاول إنشاء هيئة استشارية من مجموعة أشخاص وظيفتهم استشارية بحتة إلا أن جهود ممثل الأمين العام للأمم المتحدة سريجو دي ميلو وبعد مداولات ومفاوضات أسفرت عن توسيع الهيئة ليصبح عددها ٢٥ شخصا مثلوا مجلس الحكم [٥]، كان واضحاً من

---

(١) نبيل علوي، المصدر السابق، ص ١٥٠

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٧

(٣) المصدر نفسه .

(٤) المصدر نفسه، ص ١٥٠ .

(٥) **لمياء محسن الكناني**، الأمم المتحدة و العراق بعد ٢٠٠٣ ، " المعهد " ، (مجلة) ، معهد العلمين للدراسات العليا ، النجف الاشرف ، العدد ٧ ، ص ١٤٦ ؛ طه عثمان المفرجي ، المسؤولية القانونية الدولية للولايات المتحدة الأميركية في احتلال العراق ، ط١ ، دار النهضة، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص٤١ .

خلال سير المفاوضات بين سلطة الائتلاف من جهة وقادة مجموعة السبعة وبعض الشخصيات التي كانت تعمل في خارج العراق من جهة أخرى، هذا فضلا عن دخول الأمم المتحدة على خط المفاوضات لا يستطيع احد أن ينسب لنفسه مسؤولية تشكيل أو تكوين الشكل النهائي لما يعرف بمجلس الحكم ، لكن المعروف أن جهود دي ميلو كانت واضحة من خلال توسيع عدد أعضاء المجلس أولا وأبعاده عن الصفة الاستشارية الصرفة ثانياً[١].

وقف بريمر الذي ينتمي إلى الفكر المحافظ [٢]، بوجه انعقاد مؤتمر وطني عراقي للأحزاب والتيارات والشخصيات السياسية العراقية التي تنبثق منها حكومة عراقية وهو ما كان مخطط له خلال شهري حزيران وتموز ٢٠٠٣ كما أُعلن عنه ، بدلا عن ذلك عمل على تشكيل مجلس الحكم [٣] ، وبذلك يكون بريمر اللاعب الأساسي في تشكيل مجلس الحكم لولا موافقته لما تشكل بالطريقة التي انشأ عليها، مثلما وقف هو أيضاً بوجه انعقاد مؤتمر وطني عراقي للأحزاب والتيارات والشخصيات السياسية العراقية تنبثق منها حكومة عراقية[٤]، وفي نفس الوقت وجدت سلطة الائتلاف

---

(١) علي عبد الأمير علاوي، المصدر السابق، ص ٢٤٧ .

(٢) **الفكر المحافظ** : مدرسة فكرية في السياسية الأميركية و اغلب إدارة جورج بوش الابن كانوا من المحافظين الجدد و أولئك كان اغلبهم مؤيدين للكيان الصهيوني ، للمزيد ينظر : ستار جبار علاي ، العراق و التغير دراسة في طبيعية النظام السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣ ، ط١ ، دار ومكتبة السنهوري ، بيروت ، ٢٠١٨ ،ص٢٥ .

(٣) عبد الحسين شعبان، **المشهد العراقي الراهن الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي،** "**المستقبل العربي** "، (مجلة)، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد ٢٦، العدد٢٧٩، بيروت، ٢٠٠٣، ص٦٦ .

(٤) مقابلة شخصية أجراها الباحث، مع يونادم يوسف كنا، عضو مجلس الحكم سابقا، بغداد، يوم الاثنين ،٨/١٩/ ٢٠٢٤ ، **أذن بالإشارة إليها** .

المؤقتة نفسها أمام مجموعة كبيرة من التحديات الأمنية و الاقتصادية و السياسية كان على بريمر أيجاد أو العمل على حل تلك المشاكل بالطريقة التي تخدم المحتل و مصالحه في البلاد(١) .

يمكن القول أن مجلس الحكم ضم أغلب عناصر المعارضة العراقية التي عملت في الخارج التي تعاملت مع الولايات المتحدة الأميركية وغيرها من البلدان هذا لا يعني لم يكن لبعض تلك الشخصيات المقبولية في محافظاتهم أو من بعض أعوانهم وأقاربهم ولبعض رجال الدين مريديهم ومؤيديهم حتى وصل العدد الذي تشكل منه المجلس إلى (٢٥)عضوا.

رغبت سلطة الاحتلال وبتأييد من الأمم المتحدة أن يغطي مجلس الحكم اغلب مناطق العراق وأن تمثل أعضائه مختلف القوميات والمجموعات الأثنية والدينية، كما رغب بريمر أن لا يكون للمجلس صلاحيات في الوقت الذي أكد ممثل الأمم المتحدة في العراق على أن تكون صلاحيات المجلس في الإدارة مرتبطة بسلطة الائتلاف المؤقتة (٢)، وفي خضم تلك المساجلات والتطلعات أعلن عن تشكيل مجلس الحكم العراقي في ١٣ تموز ٢٠٠٣(٣) .

أعلن عن تشكيل مجلس الحكم في مؤتمر صُحفي عُقد في قصر المؤتمرات في المنطقة الخضراء في العاصمة بغداد، وذكر بريمر من خلال شاشة التلفاز إن " **هذا**

---

(١) **محمد فايز فرحات** ، الاحتلال و إعادة بناء الدولة ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٥ ، ص٢٦٣ .

(٢) مقابلة شخصية أجراها الباحث، مع يونادم يوسف كنا، عضو مجلس الحكم سابقا، بغداد، يوم الاثنين، ٨/١٩ /٢٠٢٤ ، **أذن بالإشارة إليها** .

(٣) **يسرى احمد عزباوي**، العملية السياسية في العراق في ظل الاحتلال ٢٠٠٣-٢٠٠٦، ط١، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، ٢٠٠٨، ص١٥٦ .

المجلس سيمثل التنوع العراقي، سواء كنت شيعيا، سُنيا، عربيا أم كرديا، بغداديا أم بصريا، سوف ترى نفسك ممثلا في هذا المجلس " ، وأشار بريمر إلى أنّ عملية اختيار أعضاء المجلس استمرت لمدة ستة أسابيع و سماها (الرياضيات العراقية) دلالة على الصعوبات التي واجهت سلطة الائتلاف في اختيار الأعضاء، وكان مساعد بريمر في عملية اختيار أعضاء المجلس رايان كروكر (Ryan Crocker) [١] ، والذي عمل في لبنان خلال مدة الثمانينات وله خبرة سياسية في مجال بناء التشكيلات السياسية وفق منهج مكوناتي عولوا عليه في إدارة البلدان وفي ظل ذلك النهج، ووفق تلك الرؤى تم تأسيس مجلس الحكم على أسس مكوناتية وبعد ذلك غادر[٢]، وكان من أولويات سلطة الائتلاف ضمان أن تكون للنساء مكانة في التشكيلة الجديدة وأن شؤون المرأة في سلطة الائتلاف قد عُهدت إلى جودي فان رست (Judy Van Rust)[٣] .

---

(١) **رايان كروكر** : من مواليد ١٩٤٩ ولد في ولاية واشنطن ،عاش فترة من الزمن في المغرب وتركيا وكندا، حاصل على شهادة في الأدب الانكليزي، ودرس عدة لغات من بينها الفارسية والعربية، عمل مستشارا سياسيا في السفارة الأميركية في القاهرة عام ١٩٨٧ إلى ١٩٩٠ ثم سفيرا في لبنان، للمزيد ينظر: الموقع الآتي على الشبكة الدولية المعلوماتية https://www.-aljazeera-net/ الموسوعة-الولايات المتحدة الأميركية .

(٢) **غريغ موتيت**، وقود على نار السياسية و النفط في احتلال العراق ، تر : غسان مازن ، ط٢ ، نابو للنشر و التوزيع ، بغداد ، ٢٠٢١ ، ص١٣٥ .

(٣) **جودي فان رست:** من مواليد ١٩٤٦ ولدت في مدنية كانسان سيتي بولاية كانسان في أميركيا وتخرجت في كلية ويليام ألين وايت (William Allen white) للصحافة بجامعة كانسان، حيث بدأت مسيرة مهنية طويلة في السياسية والخدمة العامة، في أوائل الثمانينات عملت جودي في البيت الأبيض في عهد رئيس الجمهورية ريغان، ومن ١٩٨٩-١٩٩٢ عملت كرئيسة لهيئة الأركان في مكتب إدارة الموظفين بالولايات المتحدة ،عملت عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ كمستشارة أولى لشؤون الحكم ومديرة مكتب المبادرات الديمقراطية لسلطة التحالف المؤقتة وفي ٢٠٠٦ أسست جودي شبكة الديمقراطية النسائية التابعة للمعهد الجمهوري الدولي، توفيت =

عملَ فريق سلطة الائتلاف المؤقتة على تهيئة وعقد مؤتمر نسوي بحضور مدير سلطة الائتلاف من أجل التوصل إلى ضمان مشاركة المرأة في مجلس الحكم، وقد أوضح بول بريمر في المؤتمر أنه يجب إن تنخرط النساء في العملية السياسية في العراق، وان اختيار النساء لم يخلوا من دهاء سياسي إذ تم المزج بين الجنس والقومية والمكون في اختيار النساء فتم اختيار اثنين من المكون الشيعي وواحده من القومية التركمانية وكان من المقرر اشتراك أربع نسوة لكن فشل الأكراد في اختيار امرأة من بينهم لذا استقر الأمر على ثلاث نساء(١).

عملت سلطة الائتلاف على إلغاء فكرة الحكومة العراقية المؤقتة التي كانت من المقرر أن تنبثق من المؤتمر الوطني المزمع انعقاده في نهاية حزيران وبداية تموز ٢٠٠٣، مستبدلة الحكومة بمجلس الحكم الذي تكون من (٢٥) شخصية كان من ضمنها ١٦ شخصية سبق إن عملت في المعارضة العراقية في الخارج كما ورُشحت أسماء وشُطب بعضُها من القوائم نتيجة اعتراضات سواء من قبل سلطة الائتلاف أو من العراقيين، إلا أن في نهاية المطاف تم تسوية الأمر نهائيا من خلال إشراك قادة الأكراد والإسلاميين من السنة والشيعة وبعض الشخصيات والأحزاب الليبرالية واليسارية(٢)، وإن فكرة رفض تشكيل حكومة عراقية ليست جديدة ولا وليدة اللحظة، إذ رفضت الإدارة الأمريكية التي كانت تشرف على مؤتمرات المعارضة بشكل مباشر أو غير مباشر تلك الفكرة أو المقترح لتشكيل حكومة منفى، لأن الإدارة الأميركية آنذاك

=عام ٢٠٢١، للمزيد انظر: الموقع الاتي على الشبكة الدولية للمعلوماتية:
https://www.algardenia.com/

(١) **بول بريمر**، المصدر السابق، ص ١٠٣ .

(٢) **عبد الستار الجنابي**، العراق انهيار النظام فوضى الاحتلال آفاق الديمقراطية ، ط١ ، دار الرواد للنشر ، الأردن ، ٢٠١٣ ، ص١٥١ .

كانت تفضل إبقاء زمام الأمور بيدها إلى حين الإطاحة بنظام صدام حسين، والسبب في ذلك إن الاعتراف بحكومة منفى قد تفرض عليها قيودا سياسية أو تفاهمات مسبقة، ونجد في ذلك الصدد إن مؤتمر (صلاح الدين)[١]، تأخر لمدة أكثر من شهر بسبب وجود فقرة في مشروع المؤتمر تفضي إلى تشكيل حكومة منفى جاهزة تستلم السلطة بعد الإطاحة بالنظام في العراق، لكن زلماي خليل زادة (Zalmay Khalizad) [٢] مبعوث الرئيس بوش الابن رفض حضور المؤتمر لحين شطب فقرة حكومة المنفى من

---

(١) **مؤتمر صلاح الدين:** مؤتمر للمعارضة العراقية عُقد في منتجع صلاح الدين في محافظة اربيل خلال (٢٧-٣١ تشرين الأول ١٩٩٢)، وحضرته القوى الوطنية العراقية والحركات السياسية التي تشكلت بعد ١٩٩٠، وكانت برعاية غربية أميركية، وتم خلال الاجتماع تشكيل مجلس ضم كل المعارضة العراقية، باستثناء بعض الجماعات البعثية والقومية العربية، والحزب الشيوعي العراقي، وتم الاتفاق على تشكيل المؤتمر الوطني العراقي الموحد بقيادة أحمد الجلبي، الذي كان يتمتع بنفوذ دولي واسع وأكد المؤتمر على ضرورة قيام نظام ديمقراطي فيدرالي برلماني تعددي يحترم حقوق الإنسان في إطار المؤسسات الدستورية وسيادة القانون واستقلال، وتشكيل قوة عسكرية خاصة بالمعارضة العراقية رابطت في شمال العراق، للمزيد انظر: **إبراهيم رسول حسين**، نشاط المعارضة العراقية ١٩٩١-٢٠٠٣، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد ١، العدد ٦٨، جامعة الكوفة، ٢٠٢٣، ص ٤٩٧ .

(٢) **زلماي خليل زادة** : ولد في أفغانستان عام ١٩٥١، وعاش في أفغانستان لعائلة مسلمة من الباشتون، وقبل أن يُنهي دراسته الثانوية سافر إلى كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأميركية في إطار برنامج لتبادل التلاميذ، ثم عاد إلى أفغانستان لإكمال دراسته الثانوية، التحق بعد عام ١٩٦٨ بالجامعة الأميركية في بيروت الذي أمضى فيها ست سنوات يدرس العلوم السياسية وحصل على البكالوريوس عام ١٩٧٢ ثم الماجستير عام ١٩٧٤ التي اشرف عليها الأستاذ الراحل حنا بطاطو، للمزيد ينظر: **حسن لطيف كاظم الزبيدي**، موسوعة السياسية العراقية – مفاهيم –أحداث –أحزاب –شخصيات ، ط٢ ، العارف للمطبوعات ، العراق – النجف الاشرف ، ٢٠١٣، ص٤٨.

أجندات المؤتمر، وفي ١٣ تموز ٢٠٠٣ تم معالجة المشكلة بالإعلان عن تأسيس مجلس الحكم(١).

سارت المفاوضات بين سلطة الائتلاف المؤقتة والأمم المتحدة من جهة والأحزاب والحركات السياسية من جهة أخرى من أجل التوصل إلى الصيغة النهائية لمجلس الحكم وتم الاتفاق على ثلاثة مبادئ للتمثيل في مجلس الحكم:

١-مراعاة وتحقيق التوازن بين مكونات الشعب في تشكيل المجلس إذ طالب المجلس الأعلى للثورة الإسلامية الذي يتزعمه السيد عبد العزيز الحكيم بنسبة أكبر للشيعة داخل المجلس إذ بين النطاق الرسمي باسم المجلس الأعلى إن تمثيل الشيعة داخل مجلس الحكم يجب أن يكون انعكاسا لنسبتهم في الواقع، التي تتراوح ما بين ٦٥-٧٥ بالمئة وفق الإحصاءات الدولية، وفي ذلك الصدد أشار بول بريمر إلى أنه عقد اجتماعا مطولا مع السيد عبد العزيز الحكيم في ١تموز ٢٠٠٣ لإقناعه بالمشاركة في المجلس، إذ طلب السيد من بريمر الاطلاع على اللائحة النهائية لأعضاء المجلس مسبقا قبل الموافقة على قبول المشاركة في عضوية المجلس ويقول بريمر " **أدركت أن السيد يريد أن يعرف حجم الشيعة ويتأكد أنهم الأغلبية داخل مجلس الحكم العراقي** "(٢)، وعرقيا تم تحديد ٢٠ بالمائة للعرب السُنة ومثلها للأكراد وهذا يعكس وزنهم النسبية في العراق(٣).

---

(١)**عدنان الاسدي**، المتغيرات السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣/٤/٩، ط١ ،السور الثقافية للنشر، بغداد، ٢٠١١، ص١١٥ .

(٢)" الشراع "، (جريدة)، بغداد، العدد١٦، الثلاثاء ١٥ تموز ٢٠٠٣ .

(٣)عبد الستار الجنابي، المصدر السابق، ص١٥١ .

٢-مراعاة مسألة الانتماء السياسي لأعضاء المجلس من إسلاميين وأحزاب كردية وعلمانيين وديمقراطيين ليبراليين، وان معظم العرب السنة كانوا من فئة الديمقراطيين الليبراليين باستثناء الحزب الإسلامي المكون من العراقيين السُنة بالدرجة الأولى[١].

٣-مراعاة تمثيل العشائر[٢]، وفي هذا الصدد سبق لبريمر أن اجتمعَ في ٢٤ حزيران ٢٠٠٣ مع مشايخ شمر التي عُدت عشيرتهم واحدة من اكبر العشائر العربية في العراق، وتمتاز بتركيبتها التي تضم كلاً من الشيعة والسنة، مما يُكسبها وزناً اجتماعياً وسياسياً في المجتمع العراقي ، وكان الهدف من تلك اللقاءات محاولة كسب دعم العشائر لعملية إعادة بناء النظام السياسي ، إذ كان بين الحضور الشيخ (غازي عجيل الياور)[٣]، وقد وقع الاختيار عليه ليكون عضوا في مجلس الحكم ، كما تم التأكيد على دور المرأة العراقية وضرورة اشتراكها في السلطة الجديدة[٤].

مَنح مجلس الأمن الدولي بموجب قراراها المرقم (١٤٨٣) صلاحيات واسعة لرئيس سلطة الائتلاف المؤقتة، وقد أصدر بول بريمر الأمر رقم (٦) في ١٣ تموز ٢٠٠٣، اعترف بموجبه بمجلس الحكم بوصفه السلطة المسؤولة عن إدارة العراق بالتشاور مع سلطة الائتلاف المؤقتة، وقد تكون المجلس من (٢٥) عضوا، بواقع

---

(١)علي عبد الأمير علاوي، المصدر السابق، ص٢٤٧ .

(٢)المصدر نفسه، ص ٢٤٧ .

(٣)**غازي مشعل عجيل الياور**: ولد في الموصل عام ١٩٥٨، اكمل دراسته الابتدائية والثانوية في الموصل، درس الهندسة في الولايات المتحدة الأمريكية، كان مقيماً في المملكة العربية السعودية عمل خلالها نائباً لرئيس شركة هيكاب للتكنلوجيا في الرياض، أصبح عضو في مجلس الحكم ٢٠٠٣-٢٠٠٤، أصبح أول رئيس للجمهورية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، حالياً مُقيم في بريطانيا، للمزيد انظر: حسن لطيف كاظم الزبيدي، المصدر السابق، ص٤٤٤.

(٤) بول بريمر، المصدر السابق، ص١١١ .

ثلاثة عشر عضواً شيعياً، وخمسة للسنة، وخمسة للكُرد، وعضواً واحداً للديانة المسيحية وعضواً واحداً للقومية التركمانية[١] ، أضطر الباحث إلى ذكر ما هو موجود من تسميات مكونات عرقية وقومية خلال الكتابة، وذلك لورودها ضمن الوثائق والمصادر الأصلية التي استعرضت تلك الأحداث هذا فضلاً عن ذكرها من قبل بعض الشخصيات التي اشتركت في الأحداث التي سيتم ذكرها تباعاً في سياق دراستنا هذا كما إننا نتحفظ على تلك الحالة في دراستنا العلمية لان بناء العملية السياسية على أسس مكوناتية له آثار سلبية على المجتمع من كافة النواحي .

نصت الفقرة ٩ من قرار(١٤٨٣)، على أن مجلس الأمن يدعم تشكيل إدارة عراقية مؤقتة تدير العراق مؤقتاً من قبل عراقيين، إلى إن يقوم الشعب العراقي بتأسيس حكومة عراقية معترفة بها دولياً، حكومة قادرة على أن تأخذ على عاتقها مسؤوليات سلطة التحالف المؤقتة، وخلال الاجتماع الأول لمجلس الحكم أعلن عن نفسه إن المجلس هو الجهة المسؤولة لإدارة العراق مؤقتاً على وفق الفقرة التاسعة من قرار مجلس الأمن الدولي، وأن سلطة التحالف المؤقتة والممثل الخاص للامين العام للأمم المتحدة قد عملا وسيعملان سوياً في عملية التشاور والتعاون لدعم عمل مجلس الحكم العراقي[٢]، وقد اشتملت اللائحة التنظيمية رقم (٦) على ثلاث أقسام: [٣]

القسم الأول: اعتراف سلطة الائتلاف المؤقتة بمجلس الحكم بأنه الجهة الرئيسية للإدارة العراقية المؤقتة، إلى حين تشكيل حكومة معترف بها دوليا ممثلة للشعب العراقي .

---

(١) **علي يوسف الشكري**، شيعة العراق من المعارضة إلى السلطة، ط١، دار الرافدين، بيروت، ٢٠١٧، ص١٤٩ .

(٢) **أحمد صالح الجبوري**، الحرب العدوانية الحرب على العراق ، ط١ ، دار الجيل العربي ، الموصل ، ٢٠١٣، ص ٣٥٦ .

(٣) الوقائع العراقية ، المجلد ٤٤ ، العدد ٣٩٧٨ ، ١٧ آب ٢٠٠٣.

القسم الثاني: إشارة إلى ضرورة التنسيق والتشاور في جميع الأمور المتعلقة بإدارة العراق بين مجلس الحكم وسلطة الائتلاف المؤقتة، كما وتم التأكيد على جميع موظفي سلطة الائتلاف المؤقتة وبشكل حازم بالاستجابة إلى جميع طلبات الخبراء وإسداء المعونة التقنية أو أي دعم مطلوب من مجلس الحكم العراقي .

القسم الثالث: تدخل تلك اللائحة التنفيذية حيز التنفيذ وتصبح سارية المفعول إعتباراً من تاريخ التوقيع عليها[١].

وعُدَ تشكيل مجلس الحكم خطوة مهمة من خطوات التحول نحو الديمقراطية في العراق، وإذا كانت تلك الرؤيا قد حظيت بمباركة عدد من الشخصيات وقسم من أبناء الشعب في ظل وجود المحتل لم يمنع البعض الآخر من النظر أليها على إنها جاءت وفق الرغبة الأميركية وقوات الاحتلال ولم تكن اختياراً عراقياً جامعاً، وان المجلس ليس مجلسا مستقلاً في اتخاذ القرارات؛ لأن قرارات المجلس عرضة للنقض من قبل مدير سلطة الائتلاف المؤقتة بول بريمر[٢].

= **أعضاء مجلس الحكم**:

أ- العراقيون (الشيعة) وعددهم ثلاثة عشر عضواً وهم .

١-عبد العزيز الحكيم، المجلس الأعلى للثورة الإسلامية .

٢-إبراهيم الجعفري[٣]، حزب الدعوة الإسلامية .

---

(١) الوقائع العراقية ، المجلد ٤٤ ، العدد ٣٩٧٨ ، ١٧ آب ٢٠٠٣.

(٢) **علي صباح صابر**، الاحتلال الأمريكي للعراق وإشكالية بناء الدولة ٢٠٠٣- ٢٠١٤، ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، الأردن، ٢٠١٥ ص٧٣.

(٣) **إبراهيم عبد الكريم حمزة الاشيقر الجعفري:** من مواليد كربلاء ١٩٤٧، أكمل دراسته الابتدائية في مدرسة السبط الابتدائية في كربلاء عام ١٩٥٢، وأكمل التحصيل الثانوي في كربلاء أيضاً عام ١٩٦٦، حصل على بكالوريوس في الطب والجراحة من جامعة الموصل عام ١٩٧٤،=

٣-موفق الربيعي[١]، سياسي مستقل .
٤-إياد علاوي[٢]، حركة الوفاق الوطني العراقي[٣].

=وأصبح عام ١٩٨٠ مسؤولاً عن الخط العسكري في حزب الدعوة وقد حاولت السلطات اعتقاله ذلك العام، غادر العراق إلى سوريا ومنها إلى إيران استقر بها حتى ١٩٩١، ثم استقر في لندن حتى عام ٢٠٠٣، أصبح عضو مجلس الحكم بعد الاحتلال الأميركي للعراق ٢٠٠٣، ثم رئيسا للوزراء عام ٢٠٠٥، للمزيد انظر: إبراهيم الجعفري، **تجربة حكم**، ط١، مركز دراسات المشرق العربي، بيروت، ٢٠٠٨، ص٧ .

(١) موفق الربيعي : موفق باقر كاظم الربيعي، من مواليد عام ١٩٤٨، ذي قار، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية عام ١٩٦٦، تخرج في كلية الطب جامعة بغداد عام ١٩٧٢ ومارس مهنته في عدد من المستشفيات العراقية، أكمل دراساته العليا في بريطانيا، انتمى إلى حزب الدعوة عام ١٩٦٦، هاجر إلى بريطانيا عام ١٩٧٩، استقال عن حزب الدعوة الإسلامية عام ١٩٩٦، أصبح عضوا في مجلس الحكم بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ -٢٠٠٤، للمزيد ينظر: حسن لطيف كاظم الزبيدي، المصدر السابق، ص ٦٠٩ . .

(٢) أياد علاوي : من مواليد بغداد ١٩٤٥ لأب عراقي وأم لبنانية من أل عسيران، درس الطب في جامعة بغداد عام ١٩٧٠، وحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة لندن ١٩٧٢-١٩٧٩، كان عضوا في حزب البعث العربي الاشتراكي ثم معارضا له، أصبح الأمين العام لحركة وفاق الوطني عام ١٩٧٥، أصبح عضوا في مجلس الحكم بعد الاحتلال الأميركي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤، ثم رئيس للوزراء عام ٢٠٠٤، للمزيد ينظر: علي عبد الأمير، **صورة عراقي**، الكنز للطباعة، بغداد، د، ت ، ص٣ .

(٣) **حركة الوفاق الوطني العراقي** : تشكلت حركة الوفاق الوطني بوصفها حركة سياسية معارضة لنظام صدام حسين في المملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٧ شباط ١٩٩١، في أعقاب حرب الخليج الثانية، غير أن انطلاقتها الرسمية كانت في بيروت خلال شهر آذار ١٩٩١، وذلك أثناء انعقاد اللقاء الأول لقوى المعارضة العراقية بعد الحرب. وقد تألفت نواتها التأسيسية من ضباط عسكريين سابقين، إلى جانب عدد من البعثين القدماء الذين غادروا العراق، من أبرزهم صلاح عمر العلي، وإياد علاوي، وتحسين معلة، وعلي عبد الأمير، فضلًا عن شخصيات أخرى، وانتُخب إياد علاوي أمينًا عامًا للحركة، وتولت الحركة نشاطًا إعلاميًا ملحوظًا من=

٥-أحمد الجلبي[١]، المؤتمر الوطني العراقي[٢] .

=خلال امتلاكها مراكز صحفية، وإصدارها صحيفتين هما (بغداد) الناطقة باسم الحركة، و (نداء المستقبل) ، للمزيد ينظر : **حسن لطيف كاظم الزبيدي**، ، المصدر السابق ، ص٦٦١.

(١) **أحمد الجلبي** : من مواليد ١٩٤٥، أبوه عبد الهادي الجلبي السياسي والوزير المعروف أبان العهد الملكي هرب مع عائلته عام ١٩٥٨ ليعيش معظم حياته في بريطانيا والولايات المتحدة، درس الرياضيات في جامعة شيكاغو بمعهد ماساشوستس للتكنولوجيا ، وكان رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني عام ١٩٩٢، في منتصف التسعينات حاول تنظيم ثورة في شمال العراق ولكن محاولته انتهت بالفشل على يد الجيش العراقي الذي دمر معسكرات الجلبي في اربيل ، أصبح عضو مجلس الحكم بعد الاحتلال الأميركي ٢٠٠٣ -٢٠٠٤ ، وشغل مقعدا في الجمعية الوطنية ، و في حكومة ٢٠٠٥ اختير نائب رئيس الوزراء ، توفي عام ٢٠١٥ ، **حسن لطيف كاظم الزبيدي** ، المصدر السابق ، ص٤٨ ؛ للمزيد ينظر : الموقع الآتي على الشبكة الدولية للمعلوماتية : http://www-aljazeera-net .

(٢) **المؤتمر الوطني العراقي** : تأسس عام ١٩٩٢ في أعقاب حرب الخليج الثانية بوصفه إطارًا سياسيًا معارضًا يهدف إلى توحيد قوى المعارضة العراقية في الخارج لمواجهة نظام الحكم القائم آنذاك. وضمّ المؤتمر تيارات سياسية وفكرية متعددة، شملت القومية والإسلامية والليبرالية واليسارية، إلى جانب الأحزاب الكردية، وتولى أحمد الجلبي دورًا محوريًا في قيادته، جاءت فكرة تأسيس المؤتمر بمبادرة من الجلبي، الذي تلقى ضمانات أميركية بتقديم الدعم في حال نجاحه في جمع أطراف المعارضة ضمن مؤتمر واحد. وأسفرت جهوده عن تشكيل لجنة تحضيرية ضمّت عددًا من الشخصيات السياسية، من بينها موفق الربيعي، محمد بحر العلوم، ليث كبة، هاني الفكيكي، ولطيف رشيد، انعقد المؤتمر في فيينا خلال المدة ١٦-١٩ حزيران ١٩٩٢ بمشاركة نحو ١٧٠ مندوبًا، رغم مقاطعة بعض الأحزاب الرئيسة، باستثناء الحزبين الكرديين الرئيسين. وعقب ذلك افتتح المؤتمر مكاتب له في لندن وصلاح الدين وواشنطن، كما أسس الجلبي جناحًا عسكريًا تابعًا له. للمزيد يُنظر: **حسن لطيف كاظم الزبيدي**، المصدر السابق، ص ٥٠١.

٦-عزالدين سليم[١]حركة الدعوة الإسلامية البصرة .

٧-حميد مجيد موسى[٢]، الحزب الشيوعي العراقي .

٨-محمد بحر العلوم[٣]، إسلامي مستقل .

---

(١) **عزالـدين سـليم:** (عزالدين سليم اسمه الحركي)، عبد الزهراء عثمان محمد مواليد ٢٣ آذار ١٩٤٣ في البصرة قرية الهوير، أكمل دراسته الابتدائية في مدرسة الهوير الابتدائية ١٩٥٧، ثم انتقل إلى القرنة وأكمل الدراسة ثانوية في ثانوية القرنة، ثم التحق بجامعة البصرة عام ١٩٦٤، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، وأنهى دراسته الأكاديمية عام ١٩٦٨، غادر العراق إلى الكويت ثم إلى إيران ١٩٨٠، انتمى إلى صفوف حزب الدعوة، استقال من الحزب وشكل حركة الدعوة الإسلامية، أصبح عضو في مجلس الحكم بعد الاحتلال الأميركي عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤، اغتيل في يوم الاثنين ٢٠٠٤/٥/١٧ اثر سيارة مفخخة، للمزيد انظر: **فرات عبد الحسن كاظم الحجّاج**، عزالدين سليم وفكره السياسي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٨، ص ٣٥ .

(٢) **حميـد مجيـد موسـى:** ولد في محافظة بابل ١٩٤٢، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية في محافظة بابل، أكمل دراسته في المعهد العالي للاقتصاد (كارل ماركس) صوفيا بلغاريا ١٩٥٩- ١٩٦٤، مُنح شهادة دبلوم عالي، عضو في الحزب الشيوعي العراقي منذ عام ١٩٥٩، عمل باحثا اقتصاديا في شركة النفط الوطنية عام ١٩٧٠- ١٩٧٨، أصبح في عام ١٩٨٢-١٩٨٤ ممثلا للحزب الشيوعي العراقي في هيئة تحرير مجلة قضايا السلم والاشتراكية في براغ، ثم أصبح سكرتيرا للحزب الشيوعي العراقي عام ١٩٩٣، أصبح عضو مجلس الحكم بعد الاحتلال الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣- ٢٠٠٤، ثم عضواً في المجلس الوطني المؤقت، ثم عضواً في الجمعية الوطنية ٢٠٠٥، اتصال هاتفي أجراه الباحث مع السيد حميد مجيد موسى، عضو مجلس الحكم سابقاً، يوم الاثنين ٢٠٢٤/٨/٤ ، **أذن بالإشارة إليها.**

(٣) **محمد بحـر العلـوم** : رجل دين بارز ولد في مدنية النجف الاشرف عام ١٩٣٠ درس الحوزة العلمية في النجف الاشرف ، ثم التحق بجامعة بغداد وطهران حتى عام ١٩٧٠ ، و حصل على شهادة الدكتوراه في الحقوق الإسلامية في القاهرة عام ١٩٨٠ وفيما بعد أسس معهد العلمين للدراسات العليا انضم إلى صفوف حزب الدعوة الإسلامي هاجر من العراق عام=

٩-احمد براك البو سلطان[١]، رئيس اتحاد المحامين ورابطة حقوق الإنسان.

١٠-كريم المحداوي[٢]، زعيم قبيلة في اهوار العراق .

=١٩٦٩ شارك في مؤتمر بيروت للمعارضة العراقية أسس في لندن التجمع الإسلامي العراقي،انتخب ضمن القيادة الثلاثية المعارضة إلى جانب مسعود بارازاني و حسن النقيب بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ للمؤتمر الوطني العراقي في مؤتمر صلاح الدين عام ١٩٩٢، أصبح عضو مجلس الحكم وعضو في المجلس الوطني المؤقت ٢٠٠٤، توفي عام ٢٠١٥، للمزيد ينظر: آمنة جبار عبد زيد الكلابي، **العلامة السيد محمد بحر العلوم وأثره في تاريخ العراق المعاصر**، ط١، مؤسسة بحر العلوم الخيرية، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٧، ص٢٢.

(١) **أحمد شياع غبيشي البراك**: ولد في محافظة بابل عام ١٩٦٤ ،أكمل دراسته الابتدائية والثانوية في بابل، وتخرج في جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد عام ١٩٨٧، بعد ذلك درس القانون في جامعة بابل ٢٠٠١، عمل في وزارة الخارجية العراقية للفترة ١٩٩١- ٢٠٠٣، عُين عضواً في مجلس الحكم بعد الاحتلال الأميركي ٢٠٠٣، كما أصبح عضواً في المجلس والوطني المؤقت عام ٢٠٠٤، وكذلك عضواً في الجمعة الوطنية ٢٠٠٥، ثم أصبح رئيس هيئة النزاعات المُلكية ٢٠٠٦، مقابلة شخصية أجراها الباحث، مع السيد احمد البراك، عضو مجلس الحكم سابقاً، بغداد، يوم الثلاثاء، ٤/٨/ ٢٠٢٥، **أذن بالإشارة إليها** .

(٢) **عبد الكريم محمود ماهود المحداوي**: ولد عام ١٩٥٨، في محافظة ميسان، زعيم قبيلة في اهوار العراق، زعيم حزب الله العراقي، كان يُلقب أمير الاهوار، قضى معظم سنواته في محاربة النظام السابق، سُجن ست سنوات في سجون النظام السابق، لا يعرف تحصيله الدراسي، عُين عضوا في مجلس الحكم بعد الاحتلال الأميركي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، أصبح عضوا في المجلس الوطني العراقي ٢٠٠٤، ثم عضوا في الجمعية الوطنية العراقية ٢٠٠٥، للمزيد ينظر: حسن لطيف كاظم الزبيدي، المصدر السابق، ص٤٨٣ .

١١-وائل عبد اللطيف[١]، قاضي مستقل .

١٢-الدكتورة رجاء حبيب الخزاعي[٢]، طبيبة نسائية .

١٣-الدكتـورة عقيلة الهاشمي[٣]، دبلوماسية في وزارة الخارجيـة أغتيلت فـي بغـداد

---

(١) **وائل عبد اللطيف حسين الفضل:** ولد في البصرة عام ١٩٥٠، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية في البصرة، تخرج في كلية القانون جامعة بغداد ١٩٧٣، تخرج في معهد القضاء العالي ١٩٨٢، عمل قاضياً في البصرة عام ١٩٨٢ ،حُجز من قبل رئيس النظام السابق لمدة عام١٩٩٤- ١٩٩٥ في مديرية الأمن العام لسبب رفضه تنفيذ أوامر المخابرات العراقية، ينتمي إلى أسرة الفضل العريقة احد أشهر الأسر في البصرة والساكنة في قضاء القرنة، الشيخ شلال الفضل جده ،أول شهيد قدمته البصرة من شيوخها عندما أتاه المبعوث الخاص من المرجع الأعلى السيد كاظم اليزدي حاملا فتوى الجهاد للدفاع عن العراق ضد الاحتلال البريطاني ١٩١٤، عُين عضو مجلس الحكم بعد الاحتلال الأميركي ٢٠٠٣ -٢٠٠٤، وكان للباحث لقاءات متعددة معهُ وسيتم الإشارة إلى اللقاءات في مباحث الرسالة القادمة، للمزيد ينظر: حسن لطيف كاظم الزبيدي، المصدر السابق، ص٦٥٠ .

(٢) **رجاء حبيب الخزاعي:** من مواليد الديوانية عام ١٩٤٦، أكملت دراستها الابتدائية والثانوية في الديوانية، تخرجت في كلية الطب جامعة بغداد ١٩٦٨ منحت شهادة التخصص في الطب النسائي والتوليد عام ١٩٧٨، عُينت عضوة مجلس الحكم بعد الاحتلال الأميركي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤، ثم عضوة في المؤتمر الوطني العراقي الذي كان يتزعمه احمد الجلبي، وأصبحت عضوة في المجلس الوطني العراقي ٢٠٠٤، للمزيد ينظر : نصيف الخصاف ، العراق في المفترق ، ط١ ، دار قناديل للنشر ، بغداد ، ٢٠٢٥ ، ص٢٧ .

(٣) **عقيلة علي حسين الهاشمي:** ولدت في محافظة النجف الاشرف عام ١٩٥٠ ،لعائلة معروفة ومحترمة، مسؤولة العلاقات الدولية في وزارة الخارجية العراقية في عهد النظام السابق، أكملت دراستها في القانون، وحاصلة على شهادة الدكتوراه في الأدب الفرنسي واشتهرت بإتقانها عدة لغات ،عُينت عضوة مجلس الحكم بعد الاحتلال الأميركي عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤، اغتيلت في بغداد ٢٠ أيلول ٢٠٠٣، حل محلها في مجلس الحكم الدكتور سلامة الخفاجي، للمزيد ينظر: حسن لطيف كاظم الزبيدي، المصدر السابق، ص ٤٢٧ .

٢٠٠٣/٩/٢٠، حلت محلها الدكتورة سلامة الخفاجي[١]، قرار رقم (١٢٤)، قرر مجلس الحكم بجلسته المنعقدة في ٨ كانون الأول ٢٠٠٣، اختيار الدكتورة سلامة الخفاجي لتكون عضواً في مجلس الحكم خلفا للشهيدة عقيلة الهاشمي، وذلك لفوزها بأغلبية أصوات أعضاء المجلس[٢].

ب-العراقيون (السُنة) وعددهم خمسة أعضاء وهم:

١-عدنان الباجه جي[٣]، تجمع المستقلين الليبراليين.

---

(١) **سلامة حسون الخفاجي:** من مواليد كربلاء عام ١٩٥٨، درست الابتدائية والمتوسطة والثانوية في بغداد، تخرجت في كلية طب الأسنان جامعة بغداد عام ١٩٨٣، نالت درجة الماجستير عام ١٩٨٩ايضا من نفس الجامعة، عملت أستاذة جامعية في جامعة بغداد، أصبحت عضوة مجلس الحكم بدلا من عقلية الهاشمي، في ٢٠٠٤ تعرضت إلى محاولة اغتيال ذهب ضحيتها نجلها الأكبر، مقابلة شخصية اجراها الباحث، مع الدكتورة سلامة الخفاجي، بغداد، ٢٠٢٤/١١/١٨ ، **أذن بالإشارة إليها.**

(٢) الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي، دائرة شؤون مجلس الوزراء، قرارات مجلس الحكم العراقي٢٠٠٣-٢٠٠٤، بغداد ، ص١٩٤ ؛ **صباح صادق جعفر الانباري ، قرارات مجلس الحكم ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ، ط٤ ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص٧٨ .**

(٣) **عدنان الباجه جي :** ولد عام ١٩٢٢ في بغداد ، سياسي مخضرم ووزير سابق من عائلة سياسية عريقة، عام ١٩٢٨ دخل المدرسة في بغداد، أكمل دراسته الابتدائية١٩٣٤ ،ثم أكمل الدراسة الثانوية عام ١٩٤٠، والتحق بالجامعة الأميركية في بيروت ،تخرج في العلوم السياسية عام ١٩٤٧، كان رئيس تجمع الديمقراطيين المستقلين ، وعضوا في مجلس الحكم بعد الاحتلال الأميركي ٢٠٠٣، توفي في الإمارات العربية عام ٢٠١٩، للمزيد ينظر: سامي حسين حمود، **عدنان الباجه جي ودوره الدبلوماسي في العراق حتى ١٩٦٩**، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ديالى، ٢٠١٢، ص٧-ص١٧ ؛ "الأيام " ، (جريدة) ، بحرين ، العدد ١١١٨٠ ، الاثنين ، ١٨ تشرين الثاني ٢٠١٧ .

٢-سمير شاكر محمود الصميدعي[١]، سياسي مستقل .

٣-نصير كامل الجادرجي[٢]، الحزب الوطني الديمقراطي .

٤-غازي عجيل الياور، زعيم عشيرة شمر .

٥-محسن عبد الحميد[٣]، الحزب الإسلامي العراقي .

---

(١) **سمير شاكر محمود الصميدعي:** ولد في بغداد عام ١٩٤٤ أكمل دراسته فيها حيث تخرج في الإعدادية المركزية عام ١٩٦٠، سافر بعدها في بعثة علمية إلى بريطانية عندها حصل من جامعة درهام على البكالوريوس في الهندسة الكهربائية وعمل في المعارضة منذ ١٩٦٣، عُين عضو مجلس الحكم بعد الاحتلال الأميركي ٢٠٠٣- ٢٠٠٤، شغل منصب ممثل العراق الدائم في الأمم المتحدة ٢٠٠٤-٢٠٠٦، للمزيد ينظر حسن لطيف كاظم الزبيدي، المصدر السابق، ص٣٠٧ .

(٢) **نصير كامل رفعت الجادرجي** : من مواليد بغداد ١٩٣٣ ، من عائلة سياسية معروفة أكمل دراسته الابتدائية في بغداد ، و الثانوية في مصر عام ١٩٥٨ ، تخرج في جامعة بغداد كلية القانون عام ١٩٦١ ، و عمل في المحاماة و في التجارة ، عُين عضو في مجلس الحكم بعد الاحتلال الأميركي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ، و أصبح عضوا في المجلس الوطني المؤقت ٢٠٠٤ ، مكالمة هاتفية أجراها الباحث مع السيد نصير الجادرجي ٢٠٢٥/٤/١٦ ، عمان ، **أذن بالإشارة إليها.**

(٣) **محسن عبد الحميد** : وُلد عام ١٩٣٧ في محافظة كركوك، وأكمل دراسته الابتدائية في مدينة السليمانية، وتأثر في مرحلة مبكرة بفكر جماعة الإخوان المسلمين، وارتبط بجمعية الأخوة الإسلامية التي أسسها أمجد الزهاوي، وبعد إكمال دراسته الإعدادية، التحق بدار المعلمين العالية وتخرج فيها عام ١٩٥٩، ثم عمل مدرسًا في مدرسة الحكمة الثانوية في كركوك، ونُقل عام ١٩٩٠ إلى إعدادية كركوك. وفي عام ١٩٦٥ سافر إلى القاهرة لإكمال دراسته العليا، فحصل على شهادة الماجستير عام ١٩٦٧، ثم عاد إلى العراق وعُيّن معيدًا في كلية الشريعة بجامعة بغداد، قبل أن ينال شهادة الدكتوراه من جمهورية مصر العربية عام ١٩٧٢، وفي عام ٢٠٠٣، اختير عضوًا في مجلس الحكم، للمزيد ينظر : حسن لطيف كاظم الزبيدي ، المصدر السابق ، ص٥٣٤ .

ث- العراقيون (الكُرد) وعددهم خمسة أعضاء وهم:

جلال الطالباني[١]، حزب الاتحاد الوطني الكردستاني .

١-مسعود بارازاني [٢]، الحزب الديمقراطي الكردستاني .

---

(١) **جلال الطالباني** : ولد جلال حسام الدين الطالباني في كويسنجق عام ١٩٣٣ لأسرة دينية معروفة وفيها أكمل دراسته، وتخرج في كلية الحقوق في جامعة بغداد عام ١٩٥٩ تأثر بأفكار الزعيم الصيني ماوتسي تونغ، بدأ طالباني انخراطه في العمل السياسي في سن مبكر، انضم إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني وانتخب عضوا للجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني، وفي عام ١٩٥٦ أسس اتحاد طلاب كردستان وأصبح أمينه العام، وفي عام ١٩٧٥ انفصل طالباني ومجموعة من النشطاء والمثقفين الأكراد عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، و أصبح زعيم حزب الاتحاد الوطني الكردستاني عام ١٩٧٥، وخلال أواخر السبعينات وأوائل الثمانينيات، ساعد طالباني في تنظيم المقاومة الكردية ، وأصبح عضو مجلس الحكم ٢٠٠٣ ،في ٢٠٠٥ أصبح رئيس جمهورية العراق وجدد انتخابه منقبل مجلس النواب عام ٢٠١٠، توفي عام ٢٠١٧ في ألمانيا، للمزيد ينظرا :عهود عباس احمد، جلال الطالباني **نشأته السياسية ودوره في تأسيس الحزب الوطني الكردستاني**، مجلة آداب البصرة، العدد ١، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٢٤، ص٢٩٣ -ص٢٩٦.

(٢)**مسعود مصطفى البارازاني**: رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني ولد في مدينة مهاباد في كردستان إيران ١٩٤٦، لم يكمل دراسته المتوسطة بسبب الظروف السياسية ، والتحق بثورة أيلول عام ١٩٦١ وفي عام ١٩٦٣ أصبح مقاتلاً في صفوف البيشمركة ، وفي عام ١٩٦٦ تولى قيادة جهاز الاستخبارات الكردية ، وأسهم بالعمل السياسي بشكل مكثف حيث شارك مع الوفد الكردي في عام ١٩٧٠ في المفاوضات مع الحكومة العراقية حول اتفاقية الحكم الذاتي، وانتخب بعد وفاة والده رئيسا للحزب عام ١٩٧٩، وتم تجديد انتخابه رئيسا للحزب الديمقراطية عام ١٩٩٩ ،أصبح عضو مجلس الحكم بعد الاحتلال الأميركي عام ٢٠٠٣ ، وفي عام ٢٠٠٥ انتخب رئيسا لإقليم كردستان العراق، ثم جدد انتخابه رئيسا للإقليم عام ٢٠٠٩، حسن لطيف كاظم الزبيدي، المصدر السابق، ص ٥٨٢.

٢-صلاح الدين بهاء الدين[١]، حزب الاتحاد الإسلامي .

٣-محمود علي عثمان[٢]، الحزب الاشتراكي الكردستاني .

٤-دارا نورالدين[٣]، مستقل .

ث-العراقيون (التركمان)

١-صون كول جابوك[٤].

---

(١) **صلاح الدين محمد بهاء الدين** : ولد عام ١٩٥٠ ، محافظة السليمانية في ناحية خورمال في منطقة حلبجة ، إسلامي كردي ، تلقى تعليمه الشرعي على يد والده في جامع خورمال ، تخرج من دار المعلمين في السليمانية عام ١٩٦٨ ، عمل في قطاع التعليم في الفترة من ١٩٧١-١٩٨١ ، فصل من عمله لأسباب سياسية ، انتخب أمينا عاماً لحزب الاتحاد الإسلامي الكردستاني ، عُين عضوا في مجلس الحكم ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ، بعد الاحتلال الأميركي ، للمزيد ينظر : حسن لطيف كاظم الزبيدي ، المصدر السابق ، ص٣٤٥ .

(٢) **محمود علي عثمان:** من مواليد ١٩٣٨ محافظة السليمانية، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية في السليمانية، تخرج في جامعة بغداد كلية الطب، انظم إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني عام ١٩٧٥، أصبح عام ١٩٨١ رئيس الحزب الاشتراكي الكردستاني بعد اغتيال رئيسهُ صالح اليوسفي، عُين عضو مجلس الحكم بعد الاحتلال الأميركي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص٥٧٣ .

(٣) **دارا نور الدين:** مواليد ١٩٥٣، محافظة كركوك، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية في كركوك، درس القانون وعمل قاضيا، فصل من عمله وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات لانتقاده قرارا صدر عن مجلس قيادة الثورة أفرج عنه في عفو شمل جميع السجناء قبل الاحتلال الأميركي٢٠٠٣، عُين عضو مجلس الحكم بعد الاحتلال الأميركي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، شغل منصب وزير العدل عام ٢٠٠٨، للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص ٢٥٧ .

(٤) **صون كول عمر إسماعيل جابوك:** مواليد ١٩٦٢، محافظة كركوك، أكملت دراستها الابتدائية والثانوية في كركوك ،تخرجت في جامعة التكنلوجية قسم الهندسة عام ١٩٨٠ في بغداد، بكالوريوس علوم سياسية جامعة بغداد عام ٢٠١٤، ناشطة مدنية ونسائية، عُينت بعد=

ح-العراقيون من المكون (المسيحي)

١-يونادم يوسف كنا[١]، الحركة الديمقراطية الاشورية[٢].

تَلا السيد محمد بحر العلوم لكونه العضو الأكبر سناً بيانا باسم مجلس الحكم في مؤتمر صحفي في بغداد ١٣ تموز ٢٠٠٣، أعلن فيه قيام مجلس الحكم وبين أن المجلس جاء نتيجة جهود شاقة بذلتها الأحزاب والشخصيات العراقية من مختلف التيارات والانتماءات السياسية من اجل التوصل إلى أفضل صيغة ممكنة حتى يكون المجلس ممثلا لجميع مكونات الشعب العراقي، وان تأسيس المجلس ما هو إلا تعبير عن الإرادة الوطنية العراقية ليكون بديلاً ناجعاً عن النظام السابق الاستبدادي، وأكد على أن تأسيس المجلس جاء بفضل تضحيات الشعب العراقي وتدخل القوى الدولية لتغيير النظام السابق، وان من أهم أولويات المجلس العمل على توفير الأمن والاستقرار في العراق وإنعاش الاقتصاد الوطني وتوفير الخدمات العامة عبر تشكيل

=الاحتلال الأميركي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ عضوة في مجلس الحكم ،ثم أصبحت عضوة في المجلس الوطني العراقي ٢٠٠٤، اتصال هاتفي أجراه الباحث، مع السيدة صون كول عضوة مجلس الحكم سابقا، بتاريخ، ٢١ /٤/ ٢٠٢٥، تركيا، **أذن بالإشارة إليها** .

(١) **يونادم يوسف كنا:** التولد في محافظة الانبار ١٩٥١، التحصيل الدراسي بكالوريوس هندسة مدنية ١٩٧٥ جامعة السليمانية، عام ١٩٧٦ أصبح ضابط مجند بعد ستة أشهر اسقط رتبته العسكرية لرفض انتمائه لحزب البعث العربي الاشتراكي، أسس الحركة الأشورية عام ١٩٧٩، أصبح عام ١٩٩٢- ١٩٩٩ وزير الأشغال والإسكان في حكومة إقليم كردستان العراق، عُين عضوا في مجلس الحكم بعد الاحتلال الأميركي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، مقابلة شخصية اجراها الباحث، مع يونادم كنا عضو مجلس الحكم سابقاً، بغداد، يوم الاثنين، ١٩/٨/ ٢٠٢٤، **أذن بالإشارة إليها** .

(٢)عبد الستار الجنابي، المصدر السابق، ص١٥٥ ؛ سارة علي عباس، الأوضاع السياسية الداخلية في العراق ٢٠٠٣-٢٠١٠ ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ، ٢٠٢٣، ص٩٢.

الوزارات، والسعي لإكمال مهمات المرحلة الانتقالية من خلال سن الدستور الدائم للبلاد ويُعبر عن طموح وإرادة الشعب العراقي وتهيئة الأجواء لإجراء انتخابات عامة وتشكيل حكومة فاعلة تتمتع بكامل الصلاحيات والمسؤوليات بما يعيد إلى العراق السيادة والاستقلال(١)، من جهته رحب مجلس الامن الدولي بقيام مجلس الحكم واصدر قراره المرقم(١٥٠٠) في ١٤ آب ٢٠٠٣ بذلك الشأن وعَدَ افتتاح المجلس خطوة مهمة نحو تشكيل حكومة معترف بها دولياً تمثل العراق وتتولى مستقبلاً ممارسة سيادته(٢)، والتي كانت مجمدة من وجهة نظر القانون الدولي بفعل الاحتلال، وقد طالب مجلس الأمن الدولي مجلس الحكم جدول زمني وبرنامج لصياغة الدستور وانتخابات تجري بظله، وقد تم فعلاً تحديد يوم ٣٠ حزيران ٢٠٠٤ موعداً لنقل السلطة إلى حكومة عراقية كاملة الصلاحية(٣). يرى الباحث سبب تأخر الأمم المتحدة قرابة الشهر في الترحيب بمجلس الحكم في العراق إلى حين صدور القرار رقم(١٥٠٠)، إذ لم يكن تأخر الاعتراف الدولي بمجلس الحكم مسالة إجرائية أو زمنية بحتة ، بل عكس تعقيداً قانونياً وسياسياً عميقاً مرتبطاً بشرعية الاحتلال الأميركي – البريطاني ، و طبيعة المجلس نفسه ، و دور الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد الصراع ، فضلاً عن ذلك واجهت الأمم المتحدة معضلة أساسية تمثلت بالشرعية القانونية و الدولية كون مجلس الحكم قد تشكل تحت ظل الاحتلال وليس نتيجة عملية سياسية وطنية مستقلة ، وبالتالي كان الاعتراف به فوراً قد يفسر على انه إضفاء شرعية ضمنية على الاحتلال، لذا فضلت الأمم المتحدة التريث لضبط الإطار القانوني للترحيب بمجلس الحكم ،

---

(١) ينظر: بيان مجلس الحكم العراقي، ((شؤون الشرق الأوسط))، (مجلة)، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، العدد، ١٢، ٢٠٠٣، ص١١٢ .

(٢) عدنان الاسدي، المصدر السابق، ص١١٨ .

(٣) عبد الحسين شعبان، **الدستور والنظام، بحث منشور ضمن كتاب احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٥٠١ .

فضلاً عن الانقسام الداخلي في مجلس الأمن إذ شهد تبايناً حاداً في مواقف الدول الأعضاء و لا سيما فرنسا و روسيا و الصين ، التي عارضت الحرب على العراق وكانت متحفظة على أي خطوة قد تضطر قبولاً كاملاً بالترتيبات السياسية التي فرضتها الولايات المتحدة و بريطانيا بعد الاحتلال ، ذلك الانقسام تطلب وقتاً للتفاوض و صياغة قرار توافقي ، وبذلك جاء قرار (١٥٠٠) نتيجة توازن دقيق بين الأمر الواقع الذي فرضه الاحتلال ، و متطلبات الشرعية الدولية .

المبحث الثاني

صلاحيات مجلس الحكم .

كان تشكيل مجلس الحكم في العراق خطوة مهمة يمكن اعتبارها في الاتجاه الصحيح نحو قيام حكومة وطنية منتخبة أي يمكن القول إن اعتبار تشكيل المجلس النواة الأولى لقيام عملية سياسية عراقية بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ [١]، وكان للمدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة بول بريمر حق نقض قرارات مجلس الحكم، ومن ثمّ سيطرته على جميع قرارات مجلس الحكم والتي لا تصبح نافذة إلا بموافقته[٢]، إلا إن بعض أعضاء المجلس نفوا وجود فيتو من قبل المدير الإداري على قرارات المجلس، وقد أكد بعض أعضاء المجلس أن الخلافات والتقاطعات مع سلطة الائتلاف ستُحل بشكل ودي وبعيد عن حق النقض فيتو ، وإن صلاحيات المجلس صلاحيات حكومة كاملة عدا بعض الاستثناءات[٣]، وفي هذا الصدد أكد عزالدين سليم عضو مجلس الحكم في جلسة مجلس الحكم ذي الرقم(٢٢) بتاريخ ١٥ آذار ٢٠٠٤ داخل مجلس الحكم على إن المجلس " **ذو سلطة ضعيفة وسلطة الائتلاف ذات سلطة قوية** "[٤] .

جاء في القسم الثاني من اللائحة رقم (٦) إن مجلس الحكم عليه أن يتشاور مع سلطة الائتلاف المؤقتة وينسق معها بشأن جميع المسائل المتعلقة بالحكم المؤقت في

---

(١) خالد السرجاني، **مجلس الحكم الانتقالي ومستقبل نظام الحكم في العراق**، " السياسة الدولية"، (مجلة)، مجلد ٣٨، العدد ١٥٤، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٧٤ .

(٢) محمود رفيق محمود الشيخ أحمد، **الاحتلال الأميركي للعراق ٢٠٠٣- ٢٠١١**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية بغزة، ٢٠١٨، ص ١٨٢ .

(٣) " الصباح "، بغداد، العدد ١٩، ١٥ تموز ٢٠٠٣ .

(٤) أحمد الحاج هاشم الدفاعي، العراق تحت الاحتلال ، محاضر مجلس الحكم الانتقالي ، ط١ ، دار الطليعة للنشر ، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٤٢ .

العراق، بما في ذلك صلاحيات مجلس الحكم [١]، وفي هذا السياق تحدث عضو مجلس الحكم السيد يونادم كنا في اجتماع لمجلس الحكم بتاريخ ١٣ تشرين الأول ٢٠٠٣ " **عن ضرورة عقد اجتماع سياسي مع بول بريمر لغرض توضيح وضع المجلس وحدود الصلاحيات الممنوحة** "[٢]، ويتبيّن من كلام السيد يونادم أن حدود وصلاحيات عمل المجلس غير واضحة وان اغلب أعضاء المجلس لم يفهموا الطريق الذي يجب أن يتحركوا عليه في الوقت الذي كانت اغلب صلاحيات المجلس بيد المدير الإداري بول بريمر[٣]، ومما سبق يتضح لنا أن دور مجلس الحكم كان ضعيفاً والسلطة الحقيقية بيد سلطة الائتلاف المؤقتة وهذا ما أكده يونادم كنا(للباحث) إذ قال إن مجلس الحكم اسمه مجلس حكم لكنه لا يحكم، وأوضحت سلطة الائتلاف إن عمل أعضاء المجلس شبه معطلة إلا من من خلال مشاورة سلطة الائتلاف المؤقتة وبموافقتها، وليس هذا فحسب بل حددت صلاحيات ومهام مجلس الحكم وصنفتها إلى أربعة أقسام وهي:

١-تعين وزراء مؤقتين، علماً أن الإدارة الحقيقية بيد المستشارين الذين انتدبهم بول بريمر لتمشية أمور الوزارة، والوزير ينسق مع المستشار ومجلس الحكم وسلطة الائتلاف.

٢-التعاون مع سلطة الائتلاف في وضع السياسات المالية، والأمنية ، والتعليمية، والصحية .

٣-اقتراح ميزانية عامة للعراق بتشاور مع سلطة الائتلاف لكون أموال العراق من مبيعات النفط وغيرها تحت سلطة الائتلاف لذلك استوجب على مجلس الحكم التشاور مع سلطة الائتلاف بهذا الخصوص من أجل إقرار ميزانية عامة للبد.

---

(١) للمزيد ينظر: الوقائع العراقية، المجلد ٤٤، العدد٣٩٧٨، ١٧ آب ٢٠٠٣.

(٢) نقلا عن: سيف الخياط، المصدر السابق، ص ٣٧ .

(٣) المصدر نفسه .

٤-تعيين لجنة لكتابة الدستور العراقي الجديد[١].

اتسمت العلاقة بين أعضاء مجلس الحكم وبول بريمر بالتوتر، وغالباً ما كان الأخير يوجه اللوم والعتاب لبعض أعضاء المجلس الذين يخرجون قليلا عن توجيهاته ويتخذون بعض الإجراءات من دون الرجوع إليه، حتى أنه كان يذكر الجميع تكراراً ومراراً بأنه على رأس السلطة العليا في العراق[٢].

الأمر الذي أشعر بعض أعضاء المجلس بالحرج ودفعهم لعدم الحضور لبعض جلسات المجلس بشكل رسمي واكتفوا بانتداب نوابهم لحضور اجتماعات المجلس[٣]، وفي هذا الصدد أصدر مجلس الحكم قراره المرقم (٥) في جلسته المُنعقدة بتاريخ ١٥ تموز ٢٠٠٣، إعطاء حق التصويت لوكيل عضو مجلس الحكم[٤]، أضف إلى ذلك إن أغلب أعضاء المجلس كانوا من زعماء الأحزاب وكانت لهم التزامات خارج مجلس الحكم، وأصبح من الصعوبة التوفيق بين الحضور المستمر لاجتماعات المجلس وإدارة

---

(١) أحمد يحيى الزهيري، العملية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣ دراسة في إشكالية الرئاسات الثلاث ، ط١ ، دار السنهوري ، بيروت ، ٢٠١٧، ص ٨٦ .

(٢) لاري ديمنوند، النصر المهدور الاحتلال الأميركي و الجهود المتخبطة لإحلال الديمقراطية العراق ، تر : مركز الخليج للأبحاث، دبي ، ٢٠٠٧ ، ص٨٥ ؛ محمود رفيق محمود الشيخ احمد، المصدر السابق، ص ١٨١ .

(٣) بيتز و . غالبريث، نهاية العراق ، تر: أياد احمد ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بغداد ، ٢٠٠٧، ص٢٣٦ .

(٤) الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي ، دائرة شؤون مجلس الوزراء، قرارات مجلس الحكم العراقي ٢٠٠٣ -٢٠٠٤، بغداد، ص ١٣٢ ؛ صباح صادق جعفر الانباري ، قرارات مجلس الحكم ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ، ط١ ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص٢٠ .

الالتزامات والشؤون الأخرى[١]، إن قرارات مجلس الحكم حتى تكون ملزمة وقطعية وباتة يجب أن تعرض على بول بريمر إذا وافق عليها أصبحت ملزمة التنفيذ إذ نجد أن بول بريمر استخدم أكثر من مرة حق النقض الفيتو واعتراض على بعض القرارات التي اتخذها المجلس، كما نبه أعضاء المجلس إلى عدم اتخاذ قرارات " **لا تستطيعون تنفيذها الأمر الذي سيضعف مصداقية المجلس**"[٢]، وذلك ما حصل خلال جلسة مجلس الحكم ليوم الثلاثاء ٩ كانون الأول ٢٠٠٣ أثناء رئاسة السيد عبد العزيز الحكيم الدورية، إذ اتخذ المجلس قراراً بالإجماع على طرد منظمة مجاهدي خلق الإيرانية[٣] المعارضة، إذ قرر المجلس بجلسته الاعتيادية (٦٥) المنعقدة في بغداد

---

(١) مقابلة شخصية أجراها الباحث، مع الدكتور جاسم الحلفي، عضو في الحزب الشيوعي العراق، عضو مناوب لسيد حميد مجيد موسى عضو مجلس الحكم ، بغداد، يوم الاثنين، ٢٠٢٥/٢/٣، **أذن بالإشارة إليها** .

(٢) للمزيد ينظر: محضر جلسة مجلس الحكم رقم (٦٥) ، بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٩ ، احمد الحاج هاشم الدفاعي ، المصدر السابق، ص ٥٤ .

(٣)**منظمة مجاهدي خلق الإيرانية:** منظمة سياسية عسكرية إيرانية أسست عام ١٩٦٥ ،على يد محمد هانفيزاد وسعيد محسن، تقوم على أساس الجمع بين الإسلام الشيعي والماركسية ،و كانت تؤيد قيادة السيد الخميني تأييدا كاملا، إلا أنها في الاستفاء العام على الدستور ١٩٧٩ أبدت تحفظها ولم تشارك في التصويت . أصبحت بقيادة مسعود رجوي أقوى تنظيم سياسي معارض في إيران بعد الثورة ١٩٧٩، دخلت في معركة مفتوحة مع النظام ابتدأت منذ عام ١٩٨١ بشن حرب عصابات ضد النظام الإيراني، وقد استمالها صدام حسين إبان الحرب العراقية الإيرانية، وأقام لها معسكرات في العراق أكبرها (معسكر أشرف) في ناحية العظيم التابع لمحافظة ديالى، كما كانت تتسلم مبالغ مالية من النظام العراقي السابق، اتهمتها المعارضة العراقية بدعم نظام البعث وقمع الانتفاضة الشعبانية ١٩٩١، وتم ترحيلهم عن العراق عام ٢٠١٦، للمزيد ينظر: نبيل العلوي، المصدر السابق، ص١٦١ .

بتاريخ ٩ كانون الأول ٢٠٠٣ ما يأتي: قرار مجلس الحكم رقم(١٢٦) الصادرة من مجلس الحكم بإجماع الأعضاء:

١-طرد عناصر منظمة مجاهدي خلق الإرهابية من الأراضي العراقية وخلال مدة أقصاها نهاية العام الحالي ٢٠٠٣ .

٢-غلق مقرات منظمة مجاهدي خلق الإيرانية ومنعهم من ممارسة اي نشاط ولحين مغادرتهم .

٣-للأفراد والمؤسسات العراقية مقاضاة هذه المنظمة لجرائمها بحق الشعب العراقي ومطالبتها بالتعويض عن ذلك ومن أموالها داخل وخارج العراق[١].

جمد بريمر قرار مجلس الحكم إلى حين إيجاد صيغة مناسبة لترحيل منظمة مجاهدي خلق الإيرانية[٢]، وبين بول بريمر للمجلس: "**بانه ليس لديه مشكلة مع جوهر القرار، الا انه فضلَ ضرورة مناقشة ذلك القرار مع سلطة الائتلاف المؤقتة قبل اعتماده وكرر تحذير المجلس من إصداره قرارات تتحدث عن إجراءات لا يمكن تنفيذها الأمر الذي يضعف مصداقية المجلس** "[٣]، وقد واجه المجلس مشكلة داخلية ألا وهي مشكلة رئاسة المجلس، وقد ظهرت عدة مقترحات بذلك الشأن منها رئاسة دورية بين أعضاء المجلس لمدة شهر واحد وحسب الحروف الأبجدية، وكانت هناك

---

(١)الأمانة العامة لمجلس العراقي، دائرة شؤون مجلس الوزراء، قرارات مجلس الحكم العراقي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، بغداد ، ص١٦٦؛ صباح صادق جعفر الانباري ، قرارات مجلس الحكم ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ، المصدر السابق ، ص٧٨ : ينظر الملحق رقم (٢) .

(٢) نبيل العلوي، المصدر السابق، ص١٦١ .

(٣)للمزيد ينظر: محضر جلسة مجلس الحكم رقم (٦٥) ، بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٩ ، احمد الحاج هاشم الدفاعي، المصدر السابق، ص ٥٥ .

أراء أخرى بذلك الشأن قد طرحت بخصوص الأعضاء والرئاسة ولم تطبق، منها أن يكون رؤساء المجلس (٥) طرحت بخصوص الأعضاء والرئاسة وهم قادة الأحزاب الرئيسة المعارضة التي كانت خارج العراق وهي حركة وفاق بقيادة إياد علاوي، المؤتمر الوطني بقيادة أحمد الجلبي، الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال الطالباني، الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود بارازاني، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق بقيادة السيد عبد العزيز الحكيم[١]، وكان هناك رأي انتخاب رئيس ثابت أو رئاسة تداولية أو اختيار رئاسة ثلاثية[٢]، أو تقسيم الخمسة على مكونات المجلس بحيث يكون للشيعة ثلاث، السنة واحد، الكرد واحد، إلا أن الزعيمين الكرديين لم يتفقا على من سيشغل مقعد رئاسة الكُرد لذا طلبا أن يكون لكل منهم مقعد رئاسي منفرد مما دفع السُنة إلى المطالبة بمقعد آخر في الوقت الذي أصرَّ أعضاء المكون الشيعي على إنهم الأغلبية مما يحتم إضافة مقعد آخر للشيعة فأصبح العدد ثمانية من أجل كسر المعادلة أثناء التصويت[٣]، فتمت إضافة مقعد للشيعة بهذا أصبح العدد تسع أشخاص، وفي يوم ٢٩ تموز ٢٠٠٣ تم حل موضوع الرئاسة بالتصويت على تسع أعضاء يمثلون الشيعة والسنة والأكراد[٤]، في ٣٠ تموز ٢٠٠٣ قرر مجلس الحكم من خلال التصويت إلزام نظام دوري لرئاسة المجلس على أن تكون الرئاسة شهراً واحداً لكل منهم وتم اختيار محمد بحر العلوم من بينهم لكونه الأكبر سناً

---

(١) مقدام عبد الحسن الفياض، عقدان ملتهبان ، ط١ ، مركز الرافدين للحوار ، النجف الاشرف ، ٢٠٢٣ ، ص ٢٤ .

(٢) " النهضة "، (جريدة)، بغداد، العدد ٥، الأحد ١٣ تموز ٢٠٠٣ .

(٣) عبد الستار الجنابي، المصدر السابق ، ص ١٥٩ .

(٤) سيف الخياط، المصدر السابق، ص٤٨ .

لتولي الرئاسة في الأيام المتبقية لشهر تموز، لتبدأ الرئاسة الدورية من شهر آب[١]، كالاتي:

١-محمد بحر العلوم لكونه الأكبر سنا (١٣ تموز-٣١ تموز ٢٠٠٣).
٢-إبراهيم الجعفري، (١ آب-٣١ آب ٢٠٠٣).
٣-أحمد الجلبي، (١ أيلول-٣٠ أيلول ٢٠٠٣).
٤-إياد علاوي، (١ تشرين الأول-٣٠ تشرين الأول ٢٠٠٣).
٥-جلال الطالباني، (١ تشرين الثاني-٣١ تشرين الثاني ٢٠٠٣).
٦-عبد العزيز الحكيم، (١ كانون الأول -٣١ كانون الأول ٢٠٠٣).
٧-عدنان الباجه جي، (١ كانون الثاني ٢٠٠٤-٣١ كانون الثاني ٢٠٠٤).
٨-محسن عبد الحميد، (١ شباط-٢٩ شباط ٢٠٠٤).
٩-محمد بحر العلوم، مرة ثانية، (ا آذار-٣١ آذار ٢٠٠٤).
١٠- مسعود بارازاني، (١ نيسان-٣٠ نيسان ٢٠٠٤).
١١- عز الدين سليم، (١ أيار-١٧ أيار ٢٠٠٠٤)، اغتيل السيد عزالدين سليم يوم الاثنين ١٧ آيار ٢٠٠٤[٢].
١٢- غازي عجيل الياور، (١٧ أيار-١ حزيران ٢٠٠٤)[٣].

---

(١) فرزدق علي التميمي، التنمية السياسية و أزماتها في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، ط١ ، مركز الرافدين للحوار ، بيروت ، ٢٠١٢، ص ١٢٣ ؛ عبد الستار الجنابي، المصدر السابق، ص ١٥٩ .

(٢) فرات عبد الحسن كاظم الحجاج، المصدر السابق، ص ٩٥ .

(٣) للمزيد ينظر: الحرب على العراق يوميات- وثائق- تقارير، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧، ص١٠٣٩ ؛ أثير كاظم عبد زيد الخالدي ، الجمعية الوطنية العراقية ٢٠٠٥ ، دراسة تاريخية ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠٢٣ ، ص٤٠ .

تم تجاوز وحل مشكلة رئاسة المجلس الحكم، ومن مهام مجلس الحكم والذي عمل على تشكيل وزارة من اجل تدبير الشؤون اليومية وتفعيل الخدمات الغائبة منذً سقوط النظام، فتشكلت أول وزارة من خمسة وعشرون وزيراً من خلال ترشيح أعضاء مجلس الحكم ، إذ كان من حق كل عضو من أعضاء مجلس الحكم ترشيح وزير وهكذا جاءت الوزارة الأولى وفق التقسيم بين مكونات الشعب إلى جانب التقسيمين القومي والحزبي[١]، ولم تكن آنذاك الظروف هادئة وطبيعية، إذ غالباً ما كانت تحدث هجمات معادية وتفجيرات دموية زادت من سخونة شهر آب وعرضت العاصمة بغداد وباقي المحافظات للكثير من المعاناة والساعات الحرجة، وكان من بين تلك التفجيرات التي استهدفت السفارة الأردنية في ١٧ آب ٢٠٠٣ وأسفر عن سقوط(١١) قتيلاً وعشرات الجرحى، ثم انفجار آخر أمام مركز الأمم المتحدة في بغداد ١٩ آب ٢٠٠٣ أسفر عن مقتل(٢٣) شخصا بينهم الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة **(سيرجيوا فييرا دي ميلو)** مسؤول الأمم المتحدة في العراق، وفي يوم ٢٥ آب ٢٠٠٣ تفجر استهدف رجل الدين **(محمد سعيد الحكيم)** أحد المراجع الكبار الذي كان يسكن في مدنية النجف الأشرف، وقد نجا السيد محمد سعيد الحكيم من التفجير وكان الهدف من استهداف الامكان الدينية والشخصيات الدينية لإذكاء نار الفتنة الطائفية بين أبناء الشعب العراقي وبلا شك كانت تلك الأعمال الإجرامية تقف خلفها أجندات من خارج العراق[٢]، ووقع انفجار آخر في مدينة النجف الاشرف قرب مرقد الإمام علي عليه

(١)زينب زعيتر، العملية السياسية في العراق ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤ ، دبلوم ، الجامعة اللبنانية ، كلية الحقوق ، بيروت ، ٢٠١٨ ، ص٤١ .

(٢) كامل ديب، موجز تاريخ العراق، ط١، دار الفارابي للنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص٤٠٥.

السلام يوم ٢٩ آب ٢٠٠٣ أسفر عن استشهاد أكثر من ١٣٠ شخصاً[١]، كان من بينهم زعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق السيد **(محمد باقر الحكيم)** [٢].

أعلن مجلس الحكم الحداد ثلاثة أيام في عموم العراق على أرواح شهداء النجف[٣]، وخلال تلك المدة كان مجلس الحكم يتداول التشكيلة الوزارية، وسبق له في يوم ٥ آب ٢٠٠٣ أن ناقش المقترح المتعلق بإعطاء الصلاحيات لهيئة رئاسة مجلس الحكم التي تتولى من خلاله هيئة الرئاسة مهمة التداول والبحث بشأن المقترحات المتعلقة بتحديد الآليات والمعايير التي يتم على أساسها اختيار الوزراء، وبعدها عرضت على أعضاء المجلس بهدف مناقشتها وإقراراها، وقد حاز هذا المقترح بعد التصويت على ١٥ صوتا من مجموع ٢٥[٤]، وظهرت خلافات حادة بين أعضاء

---

(١) كامل ديب، المصدر السابق، ص٤٠٥ .

(٢) **محمد باقر محسن الحكيم:** من مواليد ١٩٣٩ في النجف الاشرف هو الابن الخامس للمرجع الشيعي الكبير السيد محسن الحكيم، ابتدأ دراسته الحوزوية في سن مبكر ١٢ سنة،عضو مؤسس في حزب الدعوة الإسلامي وجماعة العلماء المجاهدين في العراق والناطق الرسمي، رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، بعد وفاة والده ارتبط بالسيد محمد باقر الصدر، فتعرض للاعتقال مرتين عامي ١٩٧٢ و١٩٧٧، وحكم عليه بالسجن المؤبد بسبب اشتراكه في انتفاضة صفر/ شباط / ١٩٧٧، وأطلق سراحه بعفو عام الذي أصدره الرئيس الأسبق أحمد حسن البكر في عام ١٩٧٨ ،غادر العراق إلى سوريا عام ١٩٨٠ ليبدأ معارضة نظام صدام حسين، اغتيل في مدينة النجف الأشرف ٢٩ آب ٢٠٠٣، للمزيد ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٥٣٨.

(٣) علي عبد الامير علاوي، المصدر السابق، ص٢٦٠ .

(٤) سيف الخياط، المصدر السابق، ص ٥١ .

الهيئة الرئاسية للمجلس من جهة وبين أعضاء مجلس الحكم بسبب تولي منصب رئيس الوزراء، إذ يرى كل عضو من أعضاء الهيئة الرئاسية في نفسه القدرة والأهلية والإمكانية في تولي منصب رئاسة الوزراء[١]، وقد تم تجاوز تلك العقبة عن طريق التصويت من خلال المجلس إذ كان المقترح إلغاء منصب رئيس الوزراء وقد حصل المقترح على ١٩ صوتا من مجموع ٢٥، إذ أصبح الرئيس الدوري للمجلس هو من يدير الاجتماعات مع الوزراء بالتناوب كما هو معمول به في إدارة مجلس الحكم [٢].

كان مجلس الحكم قدر قرر في جلسته المنعقدة في ٧ آب ٢٠٠٣ في رئاسة إبراهيم الجعفري قرار رقم (١٣)، ما يلي:

١-فصل وزارة النقل والمواصلات إلى وزارتين هما وزارة النقل وزارة الاتصالات .

٢-استحداث وزارة حقوق الإنسان .

٣-استحداث وزارة الكهرباء[٣].

أصدرَ مجلس الحكم في جلسته المنعقدة في ٢٥اب ٢٠٠٣ قراره رقم ٢٨ خاص بتعين الوزراء، لكن لم يعلن عن التشكيلة الوزارية إلا بعد تشييع وانتهاء مراسيم الحداد على روح السيد محمد باقر الحكيم[٤]، وفي يوم ١ أيلول ٢٠٠٣ تم الإعلان عن

---

(١) عدنان الاسدي، المصدر السابق، ص١١٩ .

(٢) سيف الخياط، المصدر السابق، ص ٥١ .

(٣) الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي، بغداد، دائرة شؤون مجلس الوزراء، قرارات مجلس الحكم العراقي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ص ١٣٧؛ صباح صادق جعفر الانباري ، قرارات مجلس الحكم ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ، المصدر السابق ، ص٣، ينظر الملحق رقم (٥) .

(٤) صباح صادق جعفر الانباري، دليل التشريع العراقي، ط٤ ،مطبعة السيماء، بغداد ،٢٠١٥، ص ١٨ .

خمسة وعشرين وزيراً في أول حكومة عراقية بعد سقوط النظام البعثي في العراق تم الاتفاق على أن يؤدي أعضاء أول وزارة عراقية اليمين القانونية بعد الانتهاء من مراسيم تشييع الشهيد السيد محمد باقر الحكيم وكان مجلس الحكم قد اصدر بياناً حملَ رقم (٢٨) أعلن فيه أسماء التشكيلة الوزارية، إذ دخل العراق بهذا البيان مرحلة جديدة من تاريخه وأصبح لمجلس الحكم ذراعاً يؤمل أن يبدأ من خلاله مرحلة الإعمار ووضع قرارات المجلس موضع التنفيذ(١).

ضمت الوزارة (٢٥) حقيبة وزارية بضمنها وزارات تشكل لأول مرة منها وزارة الاتصالات، وحقوق الإنسان، والمهجرين والمهاجرين، والعلوم والتكنولوجيا، والبيئة، والبلديات والإشغال العامة، فضلاً عن وزارة الكهرباء التي كانت تشكيل بمستوى هيئة منذ ١٩٩٩، في الوقت التي خلت التشكيلة من وزارة الدفاع والإعلام والأوقاف والشؤون الدينية، وروعيت في توزيع الحقائب نسب التمثيل الموجود في مجلس الحكم وكان مجلس قد تعهد بتحقيق الأمن والطمأنينة والارتقاء بالأحوال المعاشية مع تشكل الوزارة الجديدة(٢).

أدى اليمين القانونية بحضور أعضاء من مجلس الحكم و بول بريمر المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة في قصر المؤتمرات في بغداد، متعهدين بقيادة البلاد إلى تأسيس الحكم الوطني والديمقراطي، وستبقى الحكومة المشكلة حتى يحين موعد الانتخابات في ٢٠٠٤ سعيا إلى تامين سيادة العراق وآمنه، وأدى الوزراء اليمن أمام هيئة ثلاثية مكونة من أعضاء مجلس الحكم هم كل من رئيس مجلس الحكم لشهر آب ٢٠٠٣ ورئيس المجلس الجديد لشهر أيلول ٢٠٠٣ وهما احمد الجلبي والسيد

---

(١) " الصباح "، بغداد، العدد ٥٠، الثلاثاء ٢ أيلول ٢٠٠٣ .

(٢) " التآخي "، (جريدة)، بغداد، العدد، ٤٠٦٦، ٤ أيلول ٢٠٠٣ .

جلال الطالباني عضو هيئة الرئاسة، وقدم الدكتور احمد الجلبي كلمة أشاد بها بالنجاح الذي حققه مجلس الحكم في تعينيه للوزراء، وقال الدكتور الجعفري عضو مجلس الحكم أن المجلس وضع آلية للتشكيلة الوزارية وذلك بتمثيل شتى الشرائح وذلك بلا شك خطوة مهمة(١).

أشار الدكتور إبراهيم الجعفري أن التشكيلة الوزارية اتفق عليها بالأغلبية المطلقة من الأصوات داخل مجلس الحكم كما أشار إلى دور المرأة في العراق الجديد والتشكيلة الوزارية الجديدة إذ كانت للمرأة حقيبة واحدة(٢)، وفي هذا الصدد قال عضو مجلس الحكم الدكتور محمود عثمان أولى مهام الوزارة العراقية الجديدة السيطرة على الوضع الأمني من خلال التعاون بين وزارة الداخلية وسلطة الائتلاف وتسلم العراقيين مهمة أدارة شؤون أمنهم بأنفسهم، كما أضاف الدكتور محمود عثمان "**يمكن للعراقيين إن يفعلوا ما لا يستطيع أن يفعله الأمريكان في شؤون الأمن والأعمار** "(٣)، إذ أن ١٧ وزيراً من أصل خمسة وعشرين أدوا القسم وهم يضعون يدهم على القران الكريم باستثناء وزير النقل (مسيحي)الذي اقسم على الإنجيل، وتغيب عن أداء القسم ثمانية وزراء لأسباب فنية(٤) .

وأكد المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة في العراق بول بريمر إن الحكومة الأولى التي تشكل في مرحلة ما بعد الإطاحة بصدام حسين ستمارس الاشراف على الشؤون اليومية حتى لو إن السلطة تبقى في أيدي الائتلاف، وأشار ايضاً إن المستشارون من التحالف (الأميركي–البريطاني) سيبقون في الوزارات، لكن

---

(١) نقلا عن " الصباح "، العدد ٥٠، ٢ أيلول ٢٠٠٣ .

(٢) " الصباح "، بغداد، العدد ٥٦، الخميس ٤ ايلول ٢٠٠٣ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) المصدر نفسه.

الوزراء سيكونون مسئولين عن إدارة وزاراتهم وستكون الإدارة اليومية للحكومة بين أيديهم وأضاف " **لن نتخلى عن السلطة لكننا سننقلها إلى الوزراء الجدد** "[١] وهذه خطوة مهمة في اتجاه تشكيل حكومة عراقية كاملة، وان مراسيم القسم استمرت (٤٥) دقيقة[٢].

زيدَ عدد الوزارات لأجل تكرار نظام الحصص في تشكيل مجلس الحكم إلى خمس وعشرون وزيراً وقد أتاح ذلك أيضاً لكل عضو في مجلس الحكم أن يعين احد الموالين في المركز الوزاري، وقد ظهرت انتقادات للمجلس بالمحاباة في تعيين الوزراء، والحقيقية إن بعض الوزراء هم ذوو صلات عائلية بأعضاء مجلس الحكم، ومن بين الوزارات الخمس والعشرين وصفت أربع بأنها وزارات سيادية: الداخلية، الخارجية، النفط، المالية، وقد خصصت اثنتان منها للشيعة وواحدة للأكراد وواحدة للسنة، لذلك فانه أذا تبين على سبيل المثال أن صابئياً أو مسيحياً هو المرشح الأكثر كفاءة وتأهيلا لوزارة سيادية سيكون من المستحيل تعيينه، وذلك يتناقضا تماما مع الوزارة الأولى في العراق أوائل العشرينات حينما كان أول وزير للمالية يهوديا عراقياً، أما فيما يتعلق بمشاركة النساء في العمل السياسي فأنها كانت ضعيفة اذ يوجد في مجلس الحكم ثلاث نساء فقط من مجموع أعضائه الخمسة والعشرين أي اقل من ١٥ بالمائة، ولا توجد سوى وزيرة واحدة في المجلس الوزاري الجديد الذي عين أخيرا[٣].

---

(١) " التآخي "، العدد٤٠٦٦، يوم الخميس، ١٤ايلول ٢٠٠٣ ؛ ستيوارت دبليو بووين الابن ، الدروس القاسية تجربة إعادة اعمار العراق ، ط١ ، مكتب المفتش العام الأميركي ، مكتب الوثائق الأميركية ، واشنطن ، ٢٠٠٩ ، ص٧٠.

(٢) " التآخي " المصدر نفسه .

(٣) رند رحيم فرانكي، **العراق الغزو–الاحتلال–المقاومة شهادات من خارج الوطن العربي** ،ط١، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،٢٠٠٣، ص ١٢٩–١٣٠ .

اصدر مجلس الحكم قراراً بالرقم (٢٩) في جلسة التي عُقدت في ٣٠ آب ٢٠٠٣ وقد تمت الإشارة فيه إلى حل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية وإنشاء دواوين للأوقاف لكافة المذاهب والطوائف، صدر القرار عندما كان الدكتور إبراهيم الجعفري رئيسًا للمجلس الحكم[١] وقد ترتب على إلغاء وزارة الأوقاف تأسيس ثلاث دواوين للوقف، هي: ديوان الوقف الشيعي، وديوان الوقف السني، وديوان للوقف المسيحي والديانات الأخرى (اليزيديين والصابئة والكاكائين)، وفسر ذلك القرار بأنه يصب في مجرى تكريس الوضع الطائفي والعرقي، فضلاً عما ترتب عليه من هدر مالي، آذ خصصت موازنة مالية لكل ديوان ومن ثم راح كل منهم يراقب الأخر، من حيث مقدار الأموال المخصصة وطبيعة صرفها[٢]، وهكذا جاءت التشكيلة الوزارية على نفس صيغة مجلس الحكم وقد جاءت بالكثير من النقد وعلامات الاستفهام، وكان الأجدر على مجلس الحكم توسيع قاعدته الجماهيرية، من خلال تعيين وزراء من خارج الأحزاب التي شكلت مجلس الحكم بدلاً من ذلك قام المجلس بتعيين وزراء من الأحزاب نفسها، من اجل السيطرة على مقاليد السلطة في العراق[٣].

واجهت التشكيلة الوزارية الجديدة مهام صعبة إذ تعرضت اغلب الوزارات القديمة إلى السلب والنهب بعد سقوط النظام[٤] ،أضف إلى ذلك اجتثاث عدد من الكوادر

---

(١) الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي، دائرة شؤون مجلس الوزراء، قرارات مجلس الحكم العراقي، ٢٠٠٣-٢٠٠٤، بغداد ، ص ١٤١؛ صباح صادق جعفر الانباري ، قرارات مجلس الحكم ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ، المصدر السابق ،ص٣٠ ، ينظر ملحق رقم (٣) .

(٢) علي بوسف الشكري، المصدر السابق، ص١٥٤ .

(٣) فيبي مار،عراق ما بعد ٢٠٠٣ ، تر : مصطفى نعمان احمد ، دار أمل الجديد ، دمشق ، ٢٠١٣ ،ص ٣٩ .

(٤) عدنان الاسدي ، المصدر السابق ، ص١٢١ .

المتقدمة في الوزارات بسبب انتمائهم إلى حزب البعث العربي الاشتراكي (المنحل)[١]، و أيضا تم سرقة اغلب محتوياتها من قبل اللصوص، إذ كانت أمال الشعب معقودة على التشكيلة الوزارية من اجل معالجة الكثير من الظواهر السلبية التي انتشرت بعد سقوط النظام منها[٢]:

١-معالجة فوضى الأمن في البلاد، بعد أن ازدادت عمليات الخطف للمواطنين لأسباب متنوعة.

٢-انتشار ظاهرة المخدرات بين فئة الشباب وازدهارها في ظل الاحتلال، تلك الظاهرة ما كانت معروفة بشكل كبير قبل سقوط النظام، كذلك انتشار العملات المزيفة، والأفلام والمجلات غير أخلاقية بشكل علني بدون حسيب أو رقيب .

٣-انتشار العصابات المسلحة تقتل وتخطف بشكل علني بسبب عدم وجود قوة امن داخلي، حتى إن بعض الجهات المرتبطة ببعض العصابات راحت تعمل بشكل فردي ثم تحولت إلى مجاميع مسلحة وتلك الظاهرة كانت تحتاج إلى حلول سريعة لأنها تمس الأمن العام للبد وأقلقت الحياة الداخلية مما جعلت المواطن أمام تحديات كبيرة .

٤-الفوضى الاقتصادية إذ كانت الحدود مفتوحة على مصراعيه مما ساعد على دخول بضائع ومواد رديئة الصنع، فضلاً عن تهريب المواد المعدنية والآثار والسكراب وسيارات الدولة وآليات والمعدات الجيش السابق وغيرها من الأمور الأخرى .

٥-البطالة المنتشرة بين الناس خلال تلك المدة، فضلاً عن موظفي الأجهزة المنحلة من جيش وإعلام ولا يعلمون مصيرهم، الامر الذي كان يدفعهم الوقف بوجه الدولة

---

(١) ارث مُر ، دروس من عملية اجتثاث البعث ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ، ط١ ، المركز الدولي للعدالة الانتقالية ، الولايات المتحدة – نيويورك ، ٢٠١٣ ، ص١٥ .

(٢) عدنان الاسدي ، المصدر السابق ، ص١٢١ .

مستقبلاً إذ ما استمر الوضع ما هو عليه، بدون معالجة حقيقية[١]، كل تلك المشاكل كانت بحاجة ماسة للحل وبسرعة ومعالجات ناجعة وفورية، ومن المفيد أن نُشير إلى أسماء الوزراء مع حقائبهم الوزارية:

أ- حيدر جواد العبادي، وزارة الاتصالات .

ب-نسرين مصطفى برواري، وزارة البلديات الأشغال العامة.

ت-بيان باقر جبر صولاغ، وزارة الاعمار والإسكان .

ث- عبد الرحمن صديق كريم، وزارة البيئة .

ج- علي عبد الأمير علاوي، وزارة التجارة .

ح- مهدي أحمد الحافظ، وزارة التخطيط[٢].

خ- علاء الدين عبد الصاحب علوان، وزارة التربية .

د- زياد عبد الرزاق محمد اسود، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

ذ- مفيد محمد جواد الجزائري، وزارة الثقافة .

ر- عبد الباسط تركي، وزارة حقوق الإنسان .

ز- هوشيار محمود محمد زيباري ، وزارة الخارجية .

س-عبد الأمير رحيمة عبود ،وزارة الزراعة .

ش-خضير فاضل عباس، وزارة الصحة .

---

(١) عدنان الاسدي ، المصدر السابق ، ص١٢١ .

(٢) قرر مجلس الحكم في جلسته المنعقدة في ٢٠٠٣/١١/١٠ ،رقم القرار (٩٦)، تعديل اسم (وزارة التخطيط)إلى (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي)، للمزيد انظر: الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي، دائرة شؤون الوزراء العراقي، قرارات مجلس الحكم العراقي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، بغداد ، ص٢٣٠ ، صباح صادق جعفر الانباري ، قرارات مجلس الحكم ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ، المصدر السابق ، ص٦٤ .

ص- محمد توفيق رحيم ،الصناعة والمعادن .

ض- علي فائق غضبان، الشباب والرياضة .

ط- هاشم عبد الرحمن الشبلي، العدل .

ظ- رشاد منادن عمر، العلوم والتكنلولوجيا .

ع- سامي عزارة ال معجون، العمل والشؤون الاجتماعية .

غ- أيهم السامرائي، الكهرباء

ف-نوري بدران ، وزارة الداخلية [١].

ق- محمد جاسم خضير، وزارة المهجرين والمهاجرين .

ك- عبد اللطيف جمال رشيد ،وزارة الموارد المائية أصبح رئيس جمهورية العراق في ١٣ تشرين الأول ٢٠٢٢ .

ل- إبراهيم محمد بحر العلوم، وزارة النفط .

م- كامل الكيلاني ، وزارة المالية .

ن- بهنام زيا بولص، وزارة النقل[٢].

كما ذكرنا سابقا، يُلاحظ أن الوزارة الأولى بعد عام ٢٠٠٣ تشكلت دون وجود رئيس وزراء ودون وزارة للدفاع[٣]، إذ حلَ بول بريمر الجيش العراقي[٤] بهدف خلق

---

(١)علي يوسف الشكري، المصدر السابق، ص ١٥٢ .

(٢) نقلا عن، الحرب على العراق يوميات-وثائق-تقارير ١٩٩٠-٢٠٠٥، المصدر السابق، ص١٠٧٥، ينظر ملحق رقم (٤) .

(٣) علي يوسف الشكري، المصدر السابق، ص١٥٣ .

(٤) سلمان محمد وهيب حمد الهيازعي ، دور المؤسسة العسكرية العراقية في إدارة الأزمات الداخلية بعد عام ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير ، جامعة الدفاع للدراسات العسكرية ، كلية الدفاع =

نوع من الفوضى والاضطراب الأمني[١]، مما سهل مهمة قوات الاحتلال في السيطرة على البلاد، دون أن تكون هناك قوة عسكرية أو مقاومة ملحوظة تُشكل تهديدا لقوات الاحتلال الأميركي[٢]، و أقر مجلس الحكم في جلسته المنعقدة في ٣٠ آب ٢٠٠٣ برئاسة الدكتور إبراهيم الجعفري ، القرار رقم (٣٠) **استحداث وزارة الهجرة والمهجرين**[٣].

يمكن القول أن تلك الاستحداثات نتيجة اعتماد مبدأ التمثيل القائم على المكونات في المرحلة الانتقالية ، بوصفه وسيلة لاستيعاب القوى السياسية المؤثرة ، إلا أن ذلك التوسع أدى إلى تضخم الجهاز التنفيذي و تعدد الحقائب دون انعكاس واضح على كفاءة الأداء أو تحسين الخدمات ، كما أسهم ارتباط بعض الوزارات بقوى حزبية في تغليب الاعتبارات السياسية على متطلبات الإدارة العامة .

ظلت صورة مجلس الحكم محيرة ومشوشة عند النظر إليها من الناحية القانونية[٤]، ويمكن القول إن المجلس لم يكن اختياراً عراقياً محضاً كما انه ليس مجلساً

=الوطني، العراق ، ٢٠٢٠ ، ص٥٨ ؛ عثمان حمادي ، حقيقية الفشل الأميركي في العراق ، ط١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص ٢٥٥ .

(١) فراس البياتي ، التحول الديمقراطي في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ ، ط١ ، العارف للمطبوعات ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص٢١٧ .

(٢)علي يوسف الشكري، المصدر السابق، ص١٥٣.

(٣) الأمانة العامة لمجلس الوزراء، دائرة شؤون مجلس الوزراء، قرارات مجلس الحكم العراقي، ٢٠٠٣ –٢٠٠٤، بغداد ، ص١٤٢ ؛ **صباح صادق جعفر الانباري ، قرارات مجلس الحكم ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ، المصدر السابق ، ص٣٠ .**

(٤) أرشد مزاحم الغريري، تطور العلاقات العراقية الأميركية ، ط١ ، مكتبة الكتاب الأكاديمي، عمان ، ٢٠١٣ ، ص٦٥ ؛ منذر جواد مرزة ، الحرب على العراق و احتلال بغداد عام ٢٠٠٣ ، ط١ ، العارف للمطبوعات ، بيروت ، ٢٠٢٠ ، ص٢٢٤ .

مستقلاً وإنما يستمد وجوده وتكوينه من سلطة الائتلاف المؤقتة، أي انه ليس وليد أرادة الشعب العراقي، ومن الناحية القانونية يمكن توصيف مجلس الحكم بأنه أقرب إلى المجلس الإداري والسياسي الذي يقوم بمهمات تعاونية مع سلطة الائتلاف المؤقتة الأمريكية[١]، وهناك رأي أخر في تصنيف مجلس الحكم في الفقه القانوني انه مجلس أسس ليكون بمثابة المشاور لسلطة الائتلاف، وعليه لا يمكن تصنيفه ضمن السلطات التشريعية أو التنفيذية[٢]، ولا يمكن الركون بشرعية وجوده ،ومشروعية إجراءاته وأفعاله، ونتيجة لذلك لا يجوز التعامل مع المجلس باعتباره سلطة مسؤولة ولها إمكانية تنفيذية، لأنه لا يمتلك مقومات ومظاهر السيادة ناهيك عن مباشرتها، لان السلطة الحقيقية بيد سلطة الائتلاف المؤقتة، فمجلس الحكم يمكن أن يكون اقرب إلى المجالس البلدية أو المحلية، إذ من صلاحية المجلس تسير بعض الأمور اليومية وإدارة بعض الخدمات وتفعيلها من اجل منفعة الشعب العراقي، وبهذه الحال يكون أشبه بحلقة وصل بين المواطن العراقي وسلطة الائتلاف المؤقتة[٣].

أعادة تشكيل مجلس الحكم النقاش الفقهي والقانوني بخصوص شرعية الإدارة المدنية التي تنشأ إلى جانب الإدارة العسكرية، وهو النقاش الذي بدا واضحاً بعد الحروب والاحتلال العسكري، ولا سيما ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية إذ خضعت الكثير من أراضي الدول تحت السيطرة والاحتلال، وحاولت سلطات تشكيل إدارة مدنية تساعدها في الإدارة ومبعث التساؤل أن القرارات التي تتخذها تلك الإدارات المدنية المساعدة ستكون مستمدة من قرارات سلطة الاحتلال، وذلك ما يضعها في دائرة الشك

---

(١) عبد الحسين شعبان، المصدر السابق، ص٦٦-٦٧ .

(٢) عدنان عاجل عبيد، القانون الدستوري النظرية العامة والنظام الدستوري في العراق ،ط٣، منشورات مكتبة دار السلام القانونية، النجف، ٢٠٢١، ص٢٦١ .

(٣) ارشد مزاحم الغريري، المصدر السابق، ص٦٥ .

حول شرعيتها وبالتالي التشكيك بمسألة الاعتراف بتلك الإدارات المؤقتة[١]، ونتيجة لما تقدم ظهرت في العراق بعد تشكيل مجلس الحكم معارضة للصيغة التي تشكلت عليه المجلس، بما أن السلطة الحقيقية بيد بول بريمر الذي لم يكن راغباً في تحويل إي من سلطاته لمجلس الحكم، مما عرض المجلس إلى انتقادات واسعة من شرائح اجتماعية وسياسية، والتي تمثل أهمها بأن المجلس تم تشكيله على أساس التعيين، وكان الأنسب أن يكون هناك مزاوجة ما بين التعيين والانتخابات، حتى يكون المجلس ممثلاً لكل الاتجاهات العراقية[٢]،

عارضت هيئة علماء المسلمين في ١٦ تموز ٢٠٠٣[٣]، الطريقة التي قام عليها مجلس الحكم ، مثلما أكدت على أن المجلس أعطى مكون معين صفة الأغلبية المطلقة[٤]، واعترضت هيئة علماء المسلمين على آلية تشكيل

---

(١) عبد الحسين شعبان، المصدر السابق، ص ٦٧.

(٢) علي محمد لفتة الفتلاوي ، إستراتيجية الأمن الوطني العراقي إزاء التحديات الخارجية بعد ٢٠٠٣، ط١، مكتبة زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٩، ص١٦٠.

(٣) **هيئة علماء المسلمين:** تنظيم سُنيّ ظهر عقب سقوط نظام صدام حسين ٢٠٠٣، يتزعمه حارث الضاري في حين يشغل نجله مثنى حارث الضاري منصب الناطق الرسمي باسمة الهيئة ،وتضم الهيئة رجال دين آخرين أمثال، محمد بشار الفيضي، احمد حسن الطه، احمد عبد الغفور السامرائي وغيرهم، انخرطت الهيئة منذ الأشهر الأولى لتشكيلها في السياسية العراقية فقد شن البيان الأول للهيئة في تموز عام ٢٠٠٣ هجوما على نظام المحاصصة الطائفية ورفضت فيه الهيئة بشدة قرار مجلس الحكم في أول جلسة له جعل يوم سقوط بغداد واحتلال العراق يوم عيد وطني، ولم تعترف الهيئة بشرعية مجلس الحكم، للمزيد ينظر: حسن لطيف كاظم الزبيدي، المصدر السابق، ص ٦٤٦ .

(٤) منتصر العيداني، قيادات الانتقال والتنمية السياسية العراق ولبنان أنموذجا ١٩٩٠-٢٠١١، ط١، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٢، ص ٢٠٢ .

مجلس الحكم كونه قسم العراق إلى مكونات دينية [١]، وتظاهر العشرات في بغداد ضد تشكيلة مجلس الحكم بعدما انتقد خطباء الجمعة المجلس لأنه قسم العراق إلى طوائف وأعراق، وبين المتظاهرون والخطباء أن تشكيلة المجلس لا تعكس الواقع في العراق، وتجمع المتظاهرون يوم ١٦ تموز ٢٠٠٣ في جامع أم القرى في بغداد بدعوة من هيئة علماء المسلمين [٢] .

أصدر مجلس الحكم قراراً عَد فيه يوم ٩ نيسان ٢٠٠٣ يوم تحرير لا يوم احتلال، مما زاد من مشاعر الغضب [٣]، وكان جُل المعترضين على مجلس الحكم كانوا يشكلون على آلية تشكيل المجلس، إذ اعتبرت سابقة خطيرة ومثيرة للفوضى والعنف ألا وهي منح السلطة على أساس الانتماء المكوناتي والعرقي والأثني، على الرغم من إن مجلس الحكم كان مثلَ المجتمع تمثيلاً ديمُغرافياً لكنه لا يُعد مجلسا تمثيلياً مُنتخباً وهو أساساً مُعين من سلطة الائتلاف المؤقتة، والاحتلال العسكري لا يتمتع بشرعة واسعة في أعيُن الشعب فسوف ينظر إلى أية سلطة عينتها قوات الاحتلال على أنها غير شرعية[٤]، وكان أول بيان أصدرتهُ هيئة علماء المسلمين في ١٦ تموز ٢٠٠٣ ضد

---

(١) عبد الحسين عصفور الشمري، أزمة التوزيع و أداء النظام السياسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣ ، ط١ ، مؤسسة الرافدين ، بغداد ، ٢٠٢٢، ص١٢٧ ؛ **رشيد خيون، لاهوت السياسة:** الأحزاب الدينية المعاصرة بالعراق، ط١، دراسات عراقية، التوزيع منشورات الجمل، بغداد، ٢٠١٠، ص ٤٦٩ .

(٢) ينظر الموقع الآتي على الشبكة الدولية للمعلوماتية: https://www.addutour.com/، الدستور، جريدة الالكترونية، الأردنية، الرئيسية–عربي دولي .

(٣) صادق جعفر الانباري، دليل التشريع العراقي ، المصدر السابقة، ص٧٤ .

(٤) ناظم نواف إبراهيم، العنف السياسي في العراق المعاصر ، ط١ ، دار الرافدين ، بيروت، ٢٠١٥ ، ص١٧ .

تشكيل مجلس الحكم ووصفه مجلساً طائفياً، قسم الشعب العراقي تقسيماً طائفياً، كما رأت الهيئة أن المجلس قد افتتح أعماله بأسوأ قرار ألا وهو جعل يوم سقوط بغداد واحتلال العراق يوم وطني وقد تحدى بذلك القرار مشاعر الشعب العراقي الوطنية بجعل يوم الاحتلال لبلدهم يوم عيد[١].

دعا السيد مقتدى الصدر[٢]، في إطار موقفه المعارض لتشكيل مجلس الحكم، وهو نجل المرجع الديني أية الله محمد محمد صادق الصدر[٣]، تمهيداً لقيام حكومة

---

(١) **رشيد خيون**، المصدر السابق ، ص ٤٦٩ .

(٢) **مقتدى الصدر**: من مواليد مدنية النجف الاشرف عام ١٩٧٤، دخل الحوزة العلمية في عام ١٩٨٨ في جامعة النجف الدينية وذلك بعد أن أكمل الدراسة المتوسطة، تتلمذ على يد والده السيد الشهيد محمد صادق الصدر، تولى العديد من الوظائف في حياة والده منها توليه مدرسة الإمام المهدي عليه السلام، والإشراف على مدارس الحوزة العلمية،و تولى داخل براني والده الاستفتاءات وإدارة لجنة الحقوق الشرعية ،و برز دور السيد مقتدى بشكل كبير في الجانب السياسي بعد سقوط نظام البعث، أعلن السيد مقتدى نفسه معارضا للاحتلال الأميركي وتميزت خطبه بالحاسمة ومناهضة الاحتلال ومجلس الحكم العراقي، وكذلك تميز السيد مقتدى من خلال طروحاته الشعبية ومعارضته للاحتلال وإسهاماته في الدفاع عن حقوق الشعب وعدم التفرقة وحبه للعدالة والمساواة ،و السيد مقتدى رفض علناً الوجود الأميركي والأجنبي منذ الوهلة الأولى، وساهمت جريدة الحوزة الناطقة في إعلان خطاب المقاومة الذي رفعه، أسس جيش المهدي الذي انخرط فيه الكثير من مريديه مما عرض الاحتلال الأميركي للكثير من الضغوط والمعاناة، للمزيد ينظر: سارة علي عباس، المصدر السابق، ص٨٢ .

(٣)**محمد محمد صادق الصدر**: ولد في ٢٣ اذار ١٩٤٣، وأكمل دراسته الحوزوية على يد خيرة علماء النجف، في نهاية ١٩٨٨ برز دور السيد محمد محمد صادق الصدر (الصدر الثاني) في الحياة الحوزوية والاجتماعية وبدأ بالتدريس في جامعة النجف الدينية، كان للسيد الصدر دورٌ مهمٌ=

إسلامية تُدار من رجال الدين[١].

معارضي مجلس الحكم مهما اختلف دوافعهم، إنما كانوا يمارسون ضغوطا على الإدارة الأميركية لمعالجة القضايا الأمنية والاقتصادية والتعجيل بتشكيل حكومة انتقالية تعمل على كتابة الدستور وإجراء الانتخابات تنبثق من بعدها حكومة شعبية وطنية تنهي الاحتلال العسكري للبلاد[٢].

عكس الواقع المتردي بوجود الاحتلال الأميركي طبيعة الإجراءات المتخذة آنذاك وجاء قيام مجلس الحكم بناءا على الأمر الواقع فلم يكن هناك أساس دستوري للمجلس[٣] ، وقد بين **(صلاح الدين محمد بهاءالدين)**عضو مجلس الحكم في ١٣ أب

=في الانتفاضة الشعبانية، من خلال بياناته في صلاة الجماعة التي يُقيمها في الروضة العلوية ومسجد الهندي فكان يدعو إلى مساعدة الثوار بالمال والسلاح، اعتقل من قبل نظام صدام حسين على اثر ذلك في ١٤ آذار ١٩٩١، مع مجموعة من طلبة الحوزة العلمية ثم أطلق سراحهم بعد ١٥ يوماً، استمر السيد الصدر بأداء صلاة الجمعة في مسجد (الإمام علي) في الكوفة وأفتى بوجوب أدائها عيناً، تجمع الملاين حوله في ظروف داخلية قاهرة وذلك ما أرعب السلطات من تحول الصلاة إلى بؤرة ثورية، طالبت سلطة البعث من الصدر الثاني بمنع المسيرة السنوية التي يقوم بها الزائرين إلى كربلاء من مختلف مناطق العراق كل عام، تم اغتياله يوم الجمعة ١٩ شباط ١٩٩٩ مع ولديه السيد مصطفى والسيد مؤمل، للمزيد ينظر: سارة علي عباس، المصدر السابق، ص٢٣ .

(١) علي عبد الأمير علاوي، المصدر السابق، ٢٥١ .

(٢) صلاح عبد الرزاق ، مشاريع إزالة التميز الطائفي في العراق، ط١، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٠ ، ص٢٤.

(٣)جاسم الحلفي، الحركات الاجتماعية في العراق، ط١، دار السطور للنشر، بغداد ،٢٠١٧، ص١٨٢.

٢٠٠٣ والأمين العام للاتحاد الإسلامي الكردستاني ذي التوجه القريب من الإخوان، مؤكداً على إن المشاركة في المجلس كانت نابعة من رؤية شرعية وبصيرة كاملة ،و إن النظرة السياسية بحاجة إلى التفاعل والتعامل الميداني مع الواقع السياسي الذي تختلف أحكامه وحيثياته واستحقاقاته من بلد إلى لأخر[١].

حظي مجلس الحكم بترحيب من مجلس الأمن الدولي بموجب قراره (١٥٠٠) في ١٤ آب ٢٠٠٣[٢]، الذي عدهُ خطوة نحو قيام حكومة عراقية تمثل الشعب العراقي، كما حظي باعتراف الكثير من دول العالم وبعض دول الجوار، كما صدر قراراً آخر من مجلس الأمن الدولي في ١٦ تشرين الاول ٢٠٠٣ اعترف بشكل صريح " **بأن مجلس الحكم ووزراءه هم الأجهزة الرئيسة لإدارة العراق في تجسيد سيادة العراق خلال الفترة الانتقالية حسب المادة الرابعة من القرار**"[٣]، يمكن القول أن التحول السياسي العربي الايجابي اتجاه العراق بعد ٢٠٠٣ كان بضغط من الولايات المتحدة الأميركية الأمر الذي غير موقف بعض الأطراف العربية من النظام السياسي، أما فيما يخص شرعية مجلس الحكم ومشروعيته، كثر الكلام والحديث في الأواسط السياسية والوطنية والعربية والاقليمية عن مدى شرعية مجلس الحكم في العراق ؟ ومدى مشروعية التوصيات والقرارات المقيدة في مدة الانتقالية، التي أعقبت سقوط النظام السابق؟.

---

(١) صلاح الدين محمد بهاءالدين، **محطات سياسية**، ط١، مركز ارا للإعلام، السليمانية، ٢٠٠٩، ص ٢٣ .

(٢) ستار شدهان شياع الزهيري ، الإصلاحات السياسية والاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ و أفاقها المستقبلية ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠١٥ ، ص٥٥ .

(٣) صلاح عبد الرزاق، المصدر السابق، ص ١٠٥ .

قبل الإجابة عن هذه التساؤلات، لا بد طرح السؤال الآتي: من أسهم في تعيين مجلس الحكم في العراق ؟ ما شرعية الجهة التي عينته؟ وما مدى مشروعيتها؟ بعد احتلال العراق وتغيير النظام السابق في ٩ نيسان ٢٠٠٣ من قبل قوات التحالف حتى أصبح العراق دولة بلا حكومة، الأمر الذي أدى إلى شيوع الفوضى وأعمال السلب والنهب في مؤسسات الدولة كافة؛ مما دفع قوات التحالف الدولية أن تمارس بعض النشاطات السياسية والقانونية، التي جاء من بينها تعين بول بريمر حاكماً مدنياً، والذي قام بدوره بتعيين مجلس الحكم [١].

سعى مجلس الحكم بعد تشكيله للحصول على الصيغة الشرعية باعتباره الممثل الرسمي للعراق في المحافل والمنظمات الدولية وشغل مقعد العراق الشاغر في تلك المنظمات، ولم يجد مجلس الحكم صعوبة كبيرة جدا في الحصول على تلك الشرعية دولياً من خلال ضغوط الولايات المتحدة الأميركية في مجلس الأمن الدولي لتصدر القرار ١٥٠٠ الذي نص على شرعية مجلس الحكم دوليا، على الرغم من استبدال كلمة "**يصادق على** " **بكلمة** " **يرحب بـ**"، بعد اعتراض عدد من الدول الرافضة للمقترح الأميركي[٢]، و السؤال الأبرز ما هي صلاحيات قوات التحالف في تعيين بريمر حاكما إداريا على العراق ؟ ومدى مشروعية الأعمال السياسية والقانونية التي تقوم بها؟ في البدء يفرق رجال القانون الدولي بين مفهومين هما: مفهوم الشرعية ومفهوم المشروعية، فالأول مفهوم ذات صبغة سياسية مصدرها الشعب، وبينما الثاني

---

(١)ينظر الموقع الآتي على الشبكة الدولي للمعلوماتية :http://www.annabaa.org/ ، أبو أسلام عودة، شبكة نبأ المعلوماتية، شرعية ومشروعية مجلس الحكم العراقي .

(٢) عاطف السعداوي، **مجلس الحكم تكريس للاحتلال أم خطوة نحو الاستقلال**، مجلة الديمقراطية، المجلد ٣، العدد ١٢، مؤسسة الأهرام، ٢٠٠٣، ص ١٧٧ .

مفهوم قانوني بمعنى النشاط التي تمارسها السلطة مصدرها القوانين العامة، فيما يتعلق بشرعية قوات التحالف في العراق فان وجودها ليس وجوداً شرعياً ووطنياً[١].

استمد الاحتلال شرعيته من هيئة الأمم المتحدة باعتبارها أعلى هيئة سياسية دولية التي تجمعت فيها إرادة الأعضاء المؤلفين لها، بمعنى أخر لا شرعية وطنية لها ولا شرعية دولية فان قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٨٣ اعتبر القوات المتواجدة في العراق قوات محتلة ولا شرعية للمحتل على الإطلاق، أما فيما يخص شرعية ومشروعية مجلس الحكم ، فإن تشكيل المجلس كانت في ظروف استثنائية تمر بها البلاد، ففي الوقت الذي يرفض الشعب العراقي والدول العربية الإقليمية والعالمية الاعتراف بسلطة الائتلاف والتحالف كسلطة حاكمة في العراق، وطالما أن سلطات الاحتلال تدعي أنها تسعى إلى إقامة حكومة وطنية ديمقراطية تعددية ،لذا لم يكن هناك من مناص سوى تأسيس مجلس انتقالي لتسيير شؤون البلاد وتحت إشراف قوات التحالف وقد جرت العادة في كثير من الميدان على تلك الإلية والإجراءات من خلال استقراء الواقع العراقي يمكن أن نستمد جزءًا من الشرعية المطلوبة للعمل الحكومي عبر المثلث الآتي: التيارات الوطنية + قوات الاحتلال +هيئة الأمم المتحدة خطوة أولى نحو حكومة تمثيلية وطنية ولعل هذا ما تضمنه الفقرة التاسعة من قرار ١٤٨٣ الصادر من مجلس الأمن الدولي ،ونظراً لمنح مجلس الحكم صلاحيات عديدة ذات درجة من الأهمية لذا، فإن أعمال المجلس يتمتع بالمشروعية لموافقتها التعليمات والأوامر والقوانين الوطنية التي لا تتناقض مع روح القانون الدولي[٢]، يبقى الجدل قائما مادام هناك أحزاب وتيارات ومنظمات لها وجهات نظر مختلفة إزاء ما حصل في العراق، وتبقى مطابقة إعمال مجلس الحكم للقانون الوطني وإرادة الشعب مسالة ليس من

---

(١) ينظر : الموقع الآتي على الشبكة الدولية للمعلوماتية :أبو إسلام عودة، شبكة نبأ للمعلوماتية، http://www.annabaa.org/

(٢)المصدر نفسه ، ص ١٧٧ .

السهل الاتفاق عليها مادام هناك أحزاب وتيارات ومنظمات لها ثقل كبير في الشارع بعيدة عن أروقة مجلس الحكم ولا تعترف به ولا بما يصدر عنه من انجازات[١] ، لا شك في أن مسألة الشرعية الداخلية يمكن أن تحسمها قدرة المجلس على مواجهة مشاكل وتحديات العراق حتى نكون منصفين لا نلوم المجلس كثيراً لأنه كان واقع بين ضغطيين صعبين ،الضغط الشعبي من أجل تقديم الخدمات، وضغط الاحتلال في تامين أهدافها التي من أجلها جاءت العراق، هنا سيجد المجلس نفسه في مواجهه صعبة لأنه سوف تقع على عاتقه مهمة إصلاح ما أفسدته الحرب في قطاعات الخدمات العامة، في ظل وجود صلاحيات محدودة للمجلس، وكذا صلاحيات اكبر لسلطة الائتلاف[٢].

(١) ينظر : الموقع الآتي على الشبكة الدولية للمعلوماتية :أبو إسلام عودة، شبكة نبأ للمعلوماتية، http://www.annabaa.org/

(٢)عاطف السعداوي، المصدر السابق، ص١٧٨ .

المبحث الثالث

المواقف الإقليمية و الدولية من تشكيل مجلس الحكم .

أ- موقف هيئة الأمم المتحدة:

افرز تشكيل مجلس الحكم مواقف متباينة على المستوى الدولي والعربي، كان موقف هيئة الأمم المتحدة بالضد من احتلال العراق واستخدام القوة العسكرية لهذا لم تسمح هيئة الأمم المتحدة إعطاء الشرعية لاستخدام القوة العسكرية ضد العراق، رغم عضوية الولايات المتحدة في هيئة الأمم المتحدة التي تفرض عليها الالتزام بقراراتها إلا أنها قامت بغزو العراق، منتهكة بذلك الحل السلمي في الأمم المتحدة، وقد أطاحت الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها بريطانيا بالنظام السياسي القائم في العراق في ٩ نيسان ٢٠٠٣ وفُرِضَ نظام سياسي جديد، والتدخل الأميركي العسكري في العراق تجاوز جميع القواعد وقوانين الشرعية الدولية، كما أنه لم يَصدر قرار من مجلس الأمن الدولي يجيز استخدام القوة العسكرية، وبهذا التصرف اثبت الولايات المتحدة عدم اكتراثها لقرارات الأمم المتحدة وفرضت هيمنتها العالمية بحجة الدفاع الشرعي وإن العراق يهدد امن وسلامة الولايات المتحدة لامتلاكه أسلحة الدمار الشامل وعلاقته بالإرهاب[١]، وقد اخترقت الولايات المتحدة السلم والأمن الدوليين بالهجوم على العراق في ١٩ آذار ٢٠٠٣، وتدمير بنيته التحتية واحتلاله في نيسان ٢٠٠٣ أمام أنظار المجتمع الدولي والاكتفاء بالتصريح أن هذا الاعتداء غير مخول من مجلس الأمن الدولي لكن من دون تشجبيه والمطالبة بإنهائه، وهذا الأمر يعد ضمن المفاهيم

---

(١) عزري رحمية، **الغزو الأمريكي للعراق سنة ٢٠٠٣**، رسالة ماجستير ،جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، جزائر، ٢٠١٤، ص ١٦١ .

المنطقية والسياسية والقوانين الدولية قبولاً وإيجاباً للفعل وتحقيق مبدأ الحالة الموجودة على أراض الواقع(١).

استناداً إلى الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة(٢)، كان التدخل العسكري ضد العراق عملاً غير قانونياً ومحظوراً بالعرف الدولي(٣)، إلا أن مجلس الأمن أصدر بعد الاحتلال وتحديداً في ٢٢ أيار ٢٠٠٣ قراره المرقم ١٤٨٣ الذي أقر فيه بالاحتلال من دون إدانته وكان ذلك بمثابة منعطف مهم في تاريخ مجلس الأمن الدولي إذ عكست تلك القرارات خضوعه التام للقوى العظمى، فبدلاً من إصدار قرار يُندد بالاحتلال الذي لم يخضع لغطاء شرعي وقرار دولي صادر من مجلس الأمن الدولي تمت الموافقة على ذلك الاحتلال الذي يعد من الواجهة القانونية هو احتلال وتعدي على دولة عضوة في مجلس الأمن الدولي، وفي ذلك السياق واستناداً إلى ذلك القرار تشكل مجلس الحكم (٤) وبذلك قرر مجلس الحكم منذ بدأ

---

(١) هيثم غالب الناهي، **تفتيت العراق انهيار السلم المدني والدولة العراقية**، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣، ص ٢٦٥ .

(٢) تنص الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة على ما يلي: " يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة او استخدامها ضد سلامة الأراضي او الاستقلال السياسي لأية دولة على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة "، **للمزيد ينظر: محمد هزاط**، الحرب الأمريكية البريطانية على العراق والشرعية الدولية، "المستقبل العربي"، (مجلة)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد ٣٦، العدد٢٩٢، ٢٠٠٣ ،ص ٨٦ .

(٣) المصدر نفسه، ص ٨٧ .

(٤) باسل يوسف بجك، العراق والتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي ١٩٩٠-٢٠٠٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص٤٥٤ .

إعماله بشكل رسمي إلى توجيه أعضاء المجلس نحو الاتصالات الخارجية لتأمين التأييد والدعم والاعتراف الدولي[١]، وبعد تشكيل مجلس الحكم رحب مجلس الأمن الدولي بالمجلس واصدر قراره المرقم (١٥٠٠) في ١٤ آب ٢٠٠٣الذي رحب بمجلس الحكم في العراق كخطوة هامة نحو تشكيل حكومة معترف بها دوليا[٢].

اجتمع مجلس الحكم بتاريخ ١٩ تموز ٢٠٠٣ وقرر أن يرسل وفدا إلى مجلس الأمن الدولي لتأكيد الدور الذي يؤديه مجلس الحكم في حكم العراق بوصفه هيئة عراقية شرعية للحكم خلال المدة الانتقالية[٣]، وقد دعي مجلس الحكم لكي يتخذ مقعد العراق في الأمم المتحدة من دون الاعتراف به على وجه التخصيص بأن هذا المجلس يمثل حكومة العراق[٤]، واستقبل مجلس الأمن الدولي في ٢٢ تموز٢٠٠٣ أعضاء وفد مجلس الحكم برئاسة عدنان الباجه جي و عضوية احمد الجلبي و عقيلة الهاشمي، كأفراد وليس كممثلين لحكومة ذات سيادة[٥]، وقد أعرب وفد مجلس الحكم من مجلس الأمن أمله في السماح له في شغل مقعد العراق، حسب ما أعلن احد أعضائه، وبين الدكتور أحمد الجلبي أحد أعضاء الوفد الرأي العام في نهاية المناقشة العامة الأولى في مجلس الأمن الدولي بشان العراق، أعربنا عن الأمل في أن نشغل مقعد العراق في الأمم المتحدة، وأضاف اعتقد أني فهمت انه لم تتم الموافقة على ذلك بسب تحفظات بعض جيراننا، وقال أن الوفد ينتظرون اليوم الذي سيعتبر مجلس الأمن أعضاء مجلس

---

(١) عبد الستار الجنابي، المصدر السابق، ص١٦١ .
(٢) للمزيد ينظر: الحرب على العراق يوميات–و وثائق–تقارير –، المصدر السابق، ص١٠٧٥ .
(٣) عدنان الاسدي، المصدر السابق، ص ١١٦ .
(٤) علي عبد الامير علاوي، المصدر السابق، ص٢٥١ .
(٥) نقلا عن، الحرب على العراق يوميات–وثائق–تقارير، المصدر السابق، ص١٠٣٩ .

الحكم مندوبين عن العراق في الأمم المتحدة، وقد دعي عدنان الباجه جي واحمد الجلبي وعقيلة الهاشمي الأعضاء في الوفد إلى مخاطبة مجلس الأمن بصفتهم الفردية وليس بصفتهم مندوبين عن العراق، وقد شارك عدنان الباجه جي في الاجتماع والقي كلمة باسم مجلس الحكم أمام أعضاء مجلس الأمن الدولي، مع أن الأمم المتحدة أوضحت أن دعوة الوفد العراقي برئاسة عدنان الباجه جي تمت على أساس شخصي ولا تعني اعترافاً بمجلس الحكم، فان هذا الأخير أعلن إن الشعب العراقي يعتبر مشاركة العراق في جلسة اعترافاً لسيادة العراق، وقال عدنان الباجه جي إن هدف مجلس الحكم تقليص مدة المرحلة الانتقالية قبل إجراء انتخابات وتشكيل حكومة منتخبة ،في غضون ذلك دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى إنهاء الاحتلال وتشكيل حكومة تمثل الشعب العراقي وتحظى باعتراف المجتمع الدولي، وأوضح الأمين العام إن تشكيل مجلس الحكم يجب أن تليه عملية دستورية يتولاها العراقيون بأنفسهم، وتجنب الأمين العام خلال حديثه الإشارة إلى أي اعتراف بمجلس الحكم(١).

ب- موقف الجامعة العربية:

شغلت مسألة التمهيد للاعتداء على العراق المجتمع العربي وناقشت بعض الحكومات العربية تلك التطورات من خلال اجتماعاتها الدورية ففي قمة بيروت عام ٢٠٠٢ اعترضت بعض الحكومات على استخدام القوة ضد العراق وعدت تلك الخطوة بمثابة تهديدٍ مباشرٍ للأمن القومي لجميع الدول العربية، وأيضا عندما اجتمع مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية في ١٥-١٦ شباط

(١)ينظر الموقع الآتي على الشبكة الدولية للمعلوماتية: https://www.-aljazeera-net/، وفد مجلس الحكم يطالب بمقعد العراق وأنان ينتقد الاحتلال .

٢٠٠٣، أعرب عن امتناع الدول العربية عن تقديم مساندة أو تسهيلات لأي عمل عسكري يضر بالعراق كما نص قرار مجلس الجامعة العربية[١].

ومن المفيد أن نُشير إلى أن التحرك العربي كان من خلال اجتماعات الجامعة العربية ولقاءات وزراء الخارجية العرب التي نجحت في تحقيق مصالحة عراقية سعودية، وفتح باب المصالحة بين العراق والكويت من خلال الاتفاق على تسوية القضايا التي بقيت عالقة بينهما منذ عام ١٩٩١ وخصوصا قضية الأسرى الكويتيين المحتجزين لدى العراق، ومن خلال ذلك يتضح أن الموقف العربي في إطار الجامعة العربية تميز طوال عام ٢٠٠٢ برفض شن حرب ضد العراق تحت أي ظرف من ظروف، لكن ما قامت به بريطانيا وأمريكا قد تجاوز الجهود العربية، كانت الجامعة العربية مكتوفة الأيدي إزاء القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن الدولي اتجاه العراق[٢] حيث كان موقفها بطيئاً إذ لم تُدع الدول العربية إلى قمة عاجلة للنظر في أمر التهديدات الأميركية للعراق كما اتسم الموقف العربي بالانقسام، وانعقدت قمة عربية في شرم الشيخ في الأول من آذار ٢٠٠٣ وخرجت بتوصيات وقرارات في عدم تقديم تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة في عدوانها على العراق أو المشاركة في العدوان، ألا إن عدداً من النظم العربية اختارت أن تنتهك تلك القرارات صراحة أو ضمنا، إذ تميز الموقف العربي بعدم الفاعلية إزاء العدوان على العراق وكان قرار

---

(١) محمود رفيق محمود الشيخ احمد، **المواقف العربية من الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣-٢٠١١** ، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد ٤٦، جامعة نواكشوط-كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ٢٠٢٠، ص١٥٣-ص١٥٤ ؛ رقولي كريم ، بناء الدولة الوطنية في العراق بعد الغزو الأمريكي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية و الأعلام ، الجزائر ، ٢٠١١ ، ص٤٠ .

(٢) خلود محمد خميس، **دور الجامعة العربية في المسألة العراقية**، " **الدراسات الدولية** "، (مجلة)، مركز الدراسات الدولي، العدد ٣٣ ،جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ٧٦-ص٧٧ .

مجلس الأمن المرقم ١٤٨٣ خروجاً عن قواعد الشرعية الدولية وتجاوزها، إذ يمكن وصفها بالسابقة التاريخية، لانتهاكه ميثاق الأمم المتحدة عندما أضفى على عمليات العدوان والاحتلال وضعاً شرعياً بعد أن اقر ذلك الاحتلال[١].

علقت جامعة الدول العربية عضوية العراق بعد الاحتلال الأميركي في ٩ نيسان ٢٠٠٣، إلا إن العراق حاول أن يكون جزءاً فاعلاً في المنظومة العربية وتمسك بعضويته في الجامعة العربية بوصفه أحد مؤسسيها لذلك دعا مجلس الحكم أمين الجامعة العربية للحضور إلى العراق، تنفيذاً لقراري مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم(٦٣٢٤) و(٦٣٢٥) بتاريخ ٩ أيلول ٢٠٠٣ للاطلاع على التطورات السياسية التي شهدها العراق، وفي استجابة لذلك شكلت الجامعة العربية وفدا برئاسة الأمين العام المساعد للشؤون السياسية **احمد بن حلي** [٢] الذي زار العراق خلال المدة ١٨-٣٠

---

(١) محمود رفيق محمود الشيخ احمد ،الاحتلال الاميركي للعراق (٢٠٠٣-٢٠١١)، المصدر السابق، ص ١٤٤ .

(٢) **أحمد بن حلي** : ولد عام ١٩٤٠ بولاية تلمسان في الجزائر ،و في عام ١٩٦٤ سافر إلى القاهرة حيث استكمل دراسته الثانوية و الجامعية و تخرج سنة ١٩٧٠ من قسم الصحافة و الإعلام في جامعة القاهرة ، التحق بالسلك الدبلوماسي الجزائري ، عين سفيرا لبلاده في السودان عام ١٩٩٢ ، وفي عام ١٩٩٤ عين في الجامعة العربية وفي عام ١٩٩٧ ترقى إلى منصب الأمين العام المساعد ، فضلا عن كونه رئيس القطاع السياسي في الجامعة العربية ،توفي بتاريخ ٩ تموز ٢٠١٧ ، للمزيد ينظر : الموقع الآتي على الشبكة الدولية للمعلوماتية: https://www.aljazeera-net. ؛ احمد عبد الحسين عيدان دعيبل، **دور جامعة الدول العربية السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣**، رسالة ماجستير، معهد العلمين، النجف الاشرف، ٢٠١٣، ص٨٥ .

كـانون الأول ٢٠٠٣، وأكـد أن الغايـة مـن زيارتـه الاطـلاع علـى الأوضـاع السياسـية والأمنيـة والمعيشـية، والوقـوف علـى مسـتوى التقـدم الحاصـل نحـو استعادة الشـعب العراقـي سـيادته وإعـادة بنـاء مقومـات دولتـه ومؤسسـاته الوطنيـة، وكـذلك تواصـلت الجامعـة العربيـة مـع مختلـف فئـات الشـعب العراقـي بالاسـتماع والتعـرف علـى وجهـات النظـر المختلفـة، ومـا هـو المطلـوب مـن العـرب لـدعم العمليـة السياسـية وإعـادة الإعمـار والبنـاء، وقـد طالـب أعضـاء مـن مجلـس الحكـم الأمـين العـام لجامعـة الـدول العربيـة إعـادة مقعـد العـراق فـي الجامعـة وإعـادة التمثيـل الدبلوماسـي، وعـدم إرسـال قـوات عربيـة إلـى العـراق أو مـن دول الجـوار، والعمـل علـى دعـم المـانحين وتنشـيط الاسـتثمارات العربيـة فـي العـراق[١]، وقـد خطـا النظـام العربـي الرسـمي خطـوة فـي اتجـاه التكيـف مـع واقـع احـتلال العـراق وسياسـاته بقبـول اشـغال ممثـل مجلـس الحكـم لمقعـد العـراق فـي جامعـة الـدول العربيـة فـي أيلـول ٢٠٠٣، وكـان الجـدل دائـراً قبـل انعقـاد مجلـس جامعـة الـدول العربيـة علـى المسـتوى الـوزاري فـي ذلـك التـاريخ بـين مـن يُطـالبون بـرفض أن يكـون العـراق ممـثلا فـي الجامعـة بسـلطة عينتهـا قـوة الاحـتلال، لتعـارض ذلـك مـع أسـس النظـام العربـي، وبـين مـن يُلحـون علـى قبـول أن يكـون العـراق ممـثلا بمجلـس الحكـم بحجـة الحفـاظ علـى التواصـل مـع الشـعب العراقـي وعـدم عزلـه عـن محيطـه العربـي، وبـدا فـي حينـه أن الموقـف العملـي المناسـب قـد يُبنـى علـى إعطـاء مجلـس الحكـم صـفة مراقـب كـي لا يكـون هنـاك اعتـراف عربـي بسـلطة

---

(١) كامل احمد، **موقف جامعة الدول العربية من العملية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٥**، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد ٤٧، ٢٠١١، ص٦١.

احـتلال فاقـد للشـرعية، لكـن مجلـس وزراء الجامعـة العربيـة رأى إن يبتكـر صـيغة غيـر مسـبوقة هـي صـيغة الاعتـراف المؤقـت، وقـد فهـم مـن وصـف المجلـس فـي قـراره ذي الصـلة للاعتـراف بأنـه مؤقـت، بـان دوام الاعتـراف مـرتبط بمضـي المجلـس قـدما فـي طريـق التحـرك نحـو صـياغة الدسـتور وإجـراء انتخابـات تفضـي إلـى تشـكيل حكومـة ذات سـيادة معتـرف بهـا دوليـا تتـولى مسـؤولية[١] ان الصـفة المؤقتـة جـاءت بنـاءً علـى مقتـرح مصـري–سـوداني لمـدة عـام، الأمـر الـذي أعتبـر اعترافـاً ضـمنياً بمجلـس الحكـم [٢]، وفـي سـياق التحـرك الدبلوماسـي مـن قبـل العـراق متمـثلاً بـوزارة الخارجيـة العراقيـة إذ بـين وزيـر الخارجيـة زيبـاري أن سياسـة العـراق انتقلـت مـن الدبلوماسـية الناريـة والمتشـنجة إلـى الدبلوماسـية الهادئـة والعقلانيـة، فضـلاً عـن إن العـراق كـان راغبـاً فـي تـرميم علاقتـه الخارجيـة مـع الـدول العربيـة وتطويرهـا وتحسـينها، وأكـد وزيـر الخارجيـة تمسـك العـراق وبقائـه في المحيط العربي[٣].

قدم وزير الخارجية خلاصة نشاط الوزارة بكتاب رسمي إلى مجلس الحكم في ٤ كانون الثاني ٢٠٠٤ أشار فيه إلى : جولة وزير الخارجية في عدد من الدول العربية والأوربيـة، حضـور اجتمـاع مجلـس الأمـن الـدولي فـي ١٦ كـانون الأول ٢٠٠٣ فـي

---

(١) احمد يوسف احمد، **النتائج والتداعيات على الوطن العربي بحث منشور في كتاب احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا، ط١**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٨٨.

(٢) عاطف السعداوي، المصدر السابق، ص ١٧٧ .

(٣)" النهر"، (جريدة)، بغداد، العدد ٢، يوم السبت، ٢٠٠٣/٩/١٣ .

نيويورك[١]، قام وزير الخارجية بجولة عمل رسمية للفترة من ٧ كانون الأول إلى ٢٩ كانون الأول ٢٠٠٣ شملت كلا من دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والسعودية وفرنسا والمغرب والجزائر وايطاليا ومصر والكويت، إضافة إلى حضور اجتماع مجلس الأمن الدولي في ١٦ كانون الأول ٢٠٠٣ الخاص بالوضع في العراق، وعقد الوزير خلال جولته عددا من اللقاءات الإعلامية والمؤتمرات الصحفية كما ألتقي أفراد من الجاليات العراقية في عدد من الدول التي زارها وشرح لهم الوضع الداخلي، وأكد سيد الوزير خلال جولاته تمسك العراق والعراقيين بمختلف تياراتهم وحركاتهم السياسية بوحدة العراق وسلامة أراضيه وان لا صحة للمخاوف والشكوك على وجود نوايا لتقسيم العراق سواء لدى العراقيين بالبقاء ضمن بيئتهم العربية والإسلامية ونفى وجود أي نية أو رغبة لأبعاد العراق وسلخه عن محيطه العربي والإسلامي، وحضر وزير الخارجية اجتماع مجلس الأمن الدولي ليوم ١٦ كانون الأول ٢٠٠٣ الذي خصص لمناقشة الوضع في العراق، إذ تم دعوة ممثلي العراق لحضور اجتماع الدورة الأخيرة لاجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول ٢٠٠٣ بموجب المادة (٣٩) من النظام المذكور التي يجيز دعوة شخصيات بصفتهم الشخصية لاجتماعات الأمم المتحدة، تطرق إلى خطط الوزارة لتنشيط البعثات الدبلوماسية في الخارج وتقديم الخدمات القنصلية للعراقيين في الخارج وتعين رؤساء جدد للبعثات العراقية، أكد على أن قرار الولايات المتحدة لحرمان بعض الدول من عقود أعمار العراق هو شان أمريكي يتعلق فقط بالأموال الأميركية التي خصصتها الولايات المتحدة لأعمار العراق وان

---

(١) **للمزيد ينظر** : الموقع الآتي على الشبكة الدولية للمعلوماتية : https://news.un.or ، موقع الأمم المتحدة .

العراق لا يميز بين الدول في هذا المجال، وأكد الوزير على تصميم العراق على بناء علاقات تعاون وصداقة مع الدول المجاورة ،وكانت مواقف الدول التي زارها الوزير ايجابية اتجاه العراق وجميع الدول داعمة للعراق من اجل استقرار العراق من كافة النواحي[١] ، و قُدمت دعوة من قبل رئيس جمهورية تونس إلى مجلس الحكم للمشاركة في مؤتمر القمة العربية الذي سيعقد للمدة من ٢٩- ٣٠ آذار ٢٠٠٤[٢]، وقد تأجلت قمة تونس إلى ٢٢-٢٣ أيار ٢٠٠٤ وقد شارك السيد هوشيار زيباري[٣] وزير خارجية العراق في القمة العربية وصدرت عن القمة وثيقة عهد وميثاق وتضامن بين قادة الدول العربية، كما أكدت قرارات قمة تونس على احترام سيادة العراق والحرص على وحدة أراضيه واستقلال والالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية [٤]، فضلا عن

---

(١) التقرير الموجه من وزير الخارجية العراقية إلى مجلس الحكم العراقي بتاريخ ٢٠٠٤/١/٤ العدد م/خ/١٨/١/ ٢٠٠٤/١/٤، لاطلاع سادة أعضاء مجلس الحكم على نشاط وزارة الخارجية، تم الحصول على هذا التقرير و المحفوظ في أرشيف عضوة مجلس الحكم ، الدكتور سلامة خفاجي .

(٢) للمزيد ينظر : محضر جلسة مجلس الحكم رقم (٢١) في ٢٠٠٤/٣/١٠ ، احمد الحاج هاشم الدفاعي ، المصدر السابق ، ص١١٠ .

(٣) **هوشيار محمود محمد زيباري** : من مواليد ١٩٥٣ ، محافظة دهوك ، درس العلوم السياسية في الأردن و تخرج عام ١٩٦٧ ، أكمل دراسة الماجستير في علم الاجتماع و التنمية عام ١٩٧٩ في جامعة (أسكس) في بريطانيا ، أصبح في ١٩٧٩ عضواً في المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني ، للمزيد ينظر : حسن لطيف كاظم الزبيدي ، المصدر السابق ، ص٦٤٥ .

(٤) احمد عبد الحسين ، المصدر السابق ، ٢٠١٣، ص ٩٠ .

اعتراف جامعة الدول العربية بمجلس الحكم ممثلا شرعياً في ١ حزيران ٢٠٠٤ و وافقت جامعة الدول العربية على أن يجلس ممثل مجلس الحكم في المقعد المخصص للعراق في مجلس الجامعة[١] .

(١) احمد عبد الحسين ، المصدر السابق ، ٢٠١٣، ص٨١ .

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Diyala
College of Education for Humanities
Department of History
Postgraduate Studies

Political Conditions and Economic Activities in Light of the Deliberations of the Iraqi Governing Council (2003–2004)

A Thesis Submitted to the Council of the College of Education for Humanities – University of Diyala, in Partial Fulfillment of the Requirements for the Master's Degree in Modern and Contemporary History

By

Ammar Muhammad Jawad Fuʾād

Supervised by

Prof. ʿAbd al-Raḥmān Idrīs Ṣāliḥ (Ph.D.)

2026 A.D. **1447 A.H.**

Abstract

The study of Iraq's history following the U.S. occupation in 2003 is of great importance, particularly since it came after a regime that had lasted for thirty-five years. During that period, Iraq became embroiled in the Iran–Iraq War (1980–1988), and later in the invasion of Kuwait in 1990. As a result of that invasion, Iraq was subjected to a harsh economic embargo that lasted thirteen years, which had profound economic, social, and political repercussions on the Iraqi people. The regime change in Iraq was brought about by an external decision imposed by the United States, Britain, and their allies without legitimate international or United Nations authorization. After the occupation of Iraq by the United States and its allies, Iraq came under direct American control. Shortly thereafter, under the influence of the occupying powers, the United Nations issued Resolution 1483 on 22 May 2003, which explicitly recognized the American and allied forces as occupying powers.

The choice of the topic—*Economic and Political Developments in Iraq Through the Minutes of the Iraqi Governing Council (2003–2004)*—stems from the desire to shed light on the nature of the discussions within the Council, as well as the views of its members concerning the major issues that faced the country during the period of American occupation. The study also aims to identify the most significant files and issues addressed by the Council in dealing with the political and economic challenges of that critical stage in modern Iraqi history. The Iraqi Governing Council functioned under the authority of the Coalition Provisional Authority, especially under U.S. administration and the oversight of the Civil Administrator, Paul Bremer. The Council was established after the fall of the previous regime on 9 April

2003 as the first political experiment in administering Iraq under U.S. occupation.

The structure of this thesis required its division into three chapters, preceded by an introduction and followed by a conclusion and appendices. The researcher has sought to present this modest study of Iraq's history by examining the role of the Iraqi Governing Council and shedding light on a pivotal stage in Iraq's contemporary history.

Chapter One, entitled *Iraq Under U.S. Occupation*, consists of two sections:

- **Section One**: *The Beginning of U.S. Administration up to the Formation of the Iraqi Governing Council*.
- **Section Two**: *Iraqi Administration Between the Governing Council and the Coalition Provisional Authority*.

Chapter Two, entitled *Iraq's Economic Policy Between U.S. Occupation Orders and the Aspirations of the Governing Council (2003–2004)*, also consists of two sections:

- **Section One**: *Iraq's Economic Orientation Under the Coalition Provisional Authority*.
- **Section Two**: *The Impact of the Iraqi Governing Council on Economic Issues*.

Chapter Three is devoted to examining the transformations on the Iraqi scene and the influence of the Governing Council up to 2004. It contains two sections:

- **Section One**: *The Major Political and Administrative Developments and the Position of the Iraqi Governing Council*.
- **Section Two**: *The Key Developments Leading to the Establishment of Security Institutions and Certain Political and Security Issues (2003–2004)*.

The study relied on a wide range of sources and references that contributed to the completion of the thesis. Among the unpublished materials were documents and resolutions issued by the Governing Council. As for published sources, foremost among them were the orders and resolutions issued by the Coalition Provisional Authority. Newspapers and journals also constituted an important source for the research, alongside a number of academic theses and dissertations. The thesis further drew upon a set of translated works, some of which were personal memoirs. In reality, the list of sources, references, articles, and studies is extensive and cannot be detailed here. However, their contributions to enriching the study can be discerned within the body of the thesis and the bibliography.

In conclusion, this thesis evaluates its chapters within a critical framework to arrive at the most significant findings:

1. The U.S. occupation of Iraq in 2003 constitutes a prominent example of legally contentious military intervention, as the United States, Britain, and their allies waged war without United Nations Security Council authorization, in violation of the UN Charter and international legitimacy.
2. Paul Bremer exercised near-absolute authority in Iraq under the umbrella of the "Coalition Provisional Authority," acting as a supreme authority that dominated interim state institutions, including the Governing Council and ministries.
3. The Iraqi Governing Council derived its legitimacy from paragraph nine of UN Security Council Resolution 1483, issued in 2003.